عقد من البحث عن العمل

مراجعة للسياسات التي تم الالتزام بها من أجل تحسين سبل العيش للّاجئين السوريين في الأردن ولبنان

اللجنة الدولية للإغاثة | حزيران 2020

عقد من البحث عن العمل

مراجعة للسياسات التي تم الالتزام بها من أجل تحسين سبل العيش للّاجئين السوريين في الأردن ولبنان

قائمة المحتويات	2
الملخص تنفيذي	3
مقدمة	4
خلفية السياسات التي تم الالتزام بها	6
الأردن	6
لبنان	8
الأردن	9
تطور سبل عيش اللاجئين وتأثير انتشار فيروس كوفيد 19	9
التقدم الذي تم تحقيقه في السياسات التي تم الالتزام بها للاجئين	12
لبنان	16
الأزمة الاقتصادية وتأثير فيروس كوفيد 19 على الوظائف وسبل العيش	16
سياق سياسة ضمان سبل العيش	17
التوصيات	20
الحكومة الأردنية	21
الحكومة اللبنانية	21
الجهات المانحة	22
المصادر	24

شكر وتقدير:

الكاتبة أنالين فوس

مع بالغ الشكر لميستي بوزويل، ديما وهبة، ونهلة الرفاعي، بالإضافة إلى الزملاء من السياسات والمناصرة، القسم التقني وفرق البلدان لملاحظاتهم المفيدة ومشاركاتهم المهمة.

الغلاف الأمامي: ناديا، 43 عامًا، لجئت من سوريا إلى الأردن مع أطفالها الأربعة. بعد تلقيها التدريب في برنامج الـ IRC للتدرب على العمل، حصلت على منحة لبدء عملها الخاص في الخياطة. تصوير أحمد الجريري / IRC

الملخص التنفيذي

قضى اللاجئون السوريون 10 أعوام من حياتهم إلى الآن كنازحين مبعدين عن ديارهم، ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع كما هو في المستقبل المنظور. وعند هذا المفصل الحرج، مع تأثير انتشار جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد، الحاجة الآن لدعم سبل العيش وتحسين إمكانيات التوصل لحلول مستدامة أكثر من أي وقت مضى في الأردن ولبنان. هذا التقرير مبني على سلسلة بيانات بعنوان "البحث عن العمل" المُعدّة من قبل اللجنة الدولية للإغاثة، التي راجعت تطور التزامات الدول المضيفة والدول المانحة من خلال الميثاق الأردني من عام 2016 إلى منتصف 2018. ويضم هذا التحديث الثالث مرجعة لأوضاع سبل العيش للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان. ويستقي الإيجاز من دلائل جديدة ونتائج أبحاث حديثة عن كيفية قيام اللاجئين بإدارة أمورهم المالية وتأثير القرارات السياسية في البلدين على فرص كسب العيش.

حصل كل من الأردن ولبنان على دعم مادي كبير من المجتمع الدولي من خلال مواثيق موقعة منذ عام 2016 لدعم اقتصاداتهم وخلق فرص العمل للمجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين. واستمر الدعم العالمي منذ ذلك الوقت، لكن التركيز على دعم اللاجئين شهد تراجعاً. الاستثمار والسياسات التي كان من المفترض أن تؤدي إلى خلق فرص العمل كان لها تأثير محدود جداً. ومازال اللاجئون يواجهون عوائق قانونية كبيرة تمنعهم من الحصول على العمل في كلا البلدين، كما تضاءلت فرصهم أكثر مع أزمة انتشار فيروس كوفيد 19، حيث اضطرت شركات عديدة، بما فيها مشاريع صغيرة، إلى إغلاق أبوابها مما أدى إلى فقدان الكثير من اللاجئين والمحليين لوظائفهم بشكل مؤقت وبعضهم بشكل دائم.

إلى اليسار: صفا، لاجئة سورية تعيش في إربد، الأردن، قد تغلبت على العديد من الصعاب لتتمكن من تكوين عمل ناجح في مجال السباكة. تتطلع صفا في المستقبل إلى إنشاء أكاديمية مهنية لتعليم السباكة للنساء والرجال، وشركة متنقلة تقدم خدمات متكاملة تشمل الطلاء والدهان والتصميم الداخلي والكهربائيات، تصوير كريس دي بوديل.

على حكومات الدول المانحة الإسراع بدعم الأردن ولبنان الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل خلق فرص كسب العيش للاجئين والأشخاص الأقل حظاً من المجتمعات المضيفة. فالاتفاقيات المبنية على الميثاق قدمت مجموعة من إجراءات التمويل وإصلاحات السياسات الوطنية التي من شأنها أن تترك أعمق الأثر في عملية خلق مثل هذه الفرص.

توصيات اللجنة للمجتمع الدولي:

- تقديم التمويل للمؤسسات غير الربحية للتعامل مع الحاجات الأساسية الآنية وتحسين فرص التعافي الاقتصادي طويل المدى وقدرة اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم في الأردن ولبنان، بما في ذلك تقديم الدعم الفوري وطويل الأمد لأصحاب الأعمال والمشاريع.
- إعادة تأكيد الالتزام السياسي لكلا الميثاقين والاستمرار بربط الدعم المالي بإصلاحات السياسات الوطنية.
- تحديد الخطوات القادمة لتجديد المواثيق، بما في ذلك إنشاء نظام رقابة مستقل ومؤثر مبني على المؤشرات الكمية والنوعية. مؤتمر "مستقبل سوريا والمنطقة" الرابع سيكون أحد أهم الفرص لتحقيق هذا.

على إصلاحات السياسات الوطنية في الأردن ولبنان أن:

- تتوسع في السماح للاجئين بالحصول على العمل المناسب بغض النظر عن جنسياتهم من خلال إزالة العوائق التشريعية والتنظيمية.
- التوسع في إيجاد فرص إنشاء المشاريع وتبسيط إجراءات التسجيل والوثائق المتطلبة.
- تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال إزالة موانع العمل وإنشاء المشاريع التي تواجهها المرأة.

مقدمة

مع دخول الصراع السوري عامه العاشر، أكثر من 7.1 مليون سوري (منهم 5.5 مليون مسجلين لدى الـ UNHCR) نزحوا إلى دول جوار سوريا ومصر. من بينهم 2.8 مليون لا يزالون في الأردن ولبنان[1] (1.5 مليون منهم مسجلين)[2]. غالبيتهم لا يتوقعون العودة سريعاً، بالرغم من الرغبة الجامحة عندهم بالعودة يوماً ما[3].
تتزايد أعداد العائدين إلى سوريا منذ عام 2016، حيث وصل العدد المؤكد للعائدين إلى 241,613 شخص في الأربع سنوات ونصف الماضية، لكن هذه الأعداد ما زالت تعتبر ضئيلة بالمقارنة مع أعداد اللاجئين الذين ما زالوا مبعدين. وبالمثل، فإن أعداد الذين تم إعادة توطينهم في بلدان أخرى ما زالت منخفضة، حتى أنها تضاءلت في السنوات الأخيرة من 76,943 عام 2016 إلى 29,562 في 2019[4]. وبما أن اللاجئين السوريين سيبقون على حالهم في الأردن ولبنان في المستقبل المنظور، سوف يحتاجون إلى الدعم المتواصل من المجتمع الدولي.

عندما التقت الدول المانحة في لندن قبل أربع سنوات لمؤتمر "دعم سوريا والمنطقة" الدولي، بما فيهم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، تعهدت بدعم جهود مواجهة الأزمة التي سببتها الحرب السورية، مما أدى إلى اتفاقيات تغطي سبل العيش والتعليم والحماية مع الأردن ولبنان عرفت بالمواثيق. وللمرة الأولى، قدمت قروض ميسرة من قبل مرفق التمويل الميسر العالمي (GCFF)[5] لهاتين الدولتين اللتين لم تكونا مؤهلتين لمثل هذا التمويل قبل ذلك من قبل البنك الدولي.

بالرغم من هذه الجهود، أصبحت الأوضاع الاقتصادية أسوء للاجئين السوريين في السنوات الأخيرة. ففي الأردن، 78% من عائلات اللاجئين السوريين يعيشون دون خط الفقر الأردني، ومتوسط الدخل من التوظيف أقل من المستوى المطلوب لتغطية الحاجات الأساسية[6]. في لبنان، 55% من اللاجئين السوريين ينفقون أقل مما يعتبر أساسياً للعيش، و73% منهم تحت خط الفقر، بينما معدل الدين للعائلات في ارتفاع مستمر[7]. وتأثير جائحة كوفيد 19 يزيد من التهديد الواقع على سبل العيش في كلا البلدين.

بما أن أحد الأسباب الرئيسية للعودة إلى سوريا في الربع الأول من 2020 هي الأوضاع الاقتصادية المتردية في الدول المضيفة[8]، هناك مخاطرة بأن يضطر اللاجئون إلى اتخاذ قرارات بعيدة عن إرادتهم بما يخص مستقبلهم قد لا تكون آمنة أو قابلة للاستدامة. لهذا فإن تحسين أوضاع سبل العيش للاجئين ودفعهم للاعتماد على أنفسهم في غاية الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى. بعد حوالي عقد من المعاناة، يجب أن يكون لدى اللاجئين القدرة على وضع أساسات خروجهم من تحت وطأة النزوح إلى حياة كريمة، وتقليص حاجتهم إلى الحماية والمساعدة، وزيادة قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تؤثر بمستقبلهم بحرية.

هذا الموجز سيحلل الأسباب وراء صعوبة سبل العيش للاجئين وتقيّم تطور الالتزامات في السياسات المتفق عليها بخصوص سبل العيش في المواثيق في كل من الأردن ولبنان. وبالنسبة للأردن، يبني هذا التقرير على ما جاء في سلسلة بيانات اللجنة الدولية للإغاثة بعنوان "بحث عن العمل"، والتي قيمت تطور العمل على ما جاء بالميثاق على منتصف عام 2018.

منذ الصغر، كانت خديجة متحمسة لمهنة تربية النحل، وقد تعلمت هذه الصنعة عن والدها الذي كان يدعمها ويشجعها دومًا، وقد أشرف على تعليمها التقنيات الخاصة بتربية النحل .تفتخر خديجة بقدرتها على إعالة العائلة اقتصاديًا وعملها يجعلها تشعر بالاحترام والقدرة وتحسين مكانتها الاجتماعية، تصوير كريس دي بوديل/IRC

عقد من البحث عن العمل

خلفية الالتزامات في السياسات

الأردن

من الالتزامات الرئيسية في ميثاق الأردن الحق بالعمل وإنشاء المشاريع للاجئين السوريين. وكان من المتوقع أن يستفيد كل من اللاجئين والاقتصاد الأردني بشكل يحول الازمة إلى فرصة للتنمية. مكّن تمويل البنك الدولي عن طريق الـ GCFF [9] من إتمام الإصلاحات المطلوبة في سوق العمالة وتحسين بيئة العمل. كما مكّن التمويل من إجراء إصلاحات في السياسات، مثل تقديم تصاريح العمل للاجئين وتنظيم قطاع الأعمال المنزلية في الأردن.

تم استكمال الالتزامات في شباط من 2019 بشراكة جديدة بين الأردن والمجتمع الدولي. فريق عمل الأردن[10]، برئاسة المملكة المتحدة والأردن، الذي يلتقي كل ستة أشهر لرصد التقدم في التحول والنمو الاقتصادي في الأردن. هذا التركيز على الاقتصاد الكلي للأردن يقلل من الاهتمام بالتزامات معينة باتجاه اللاجئين.

إلى الأعلى: هبة، لاجئة سورية، تدير عملاً خاصاً يعنى بصناعة دمى الدببة من بيتها في شرق عمان،الأردن. إدارة عملها من المنزل مهم جدًا ويمكنها من موازنة مسؤولياتها بين عملها المدفوع وعملها الغير مدفوع كأم وزوجة. تصوير كريس دي بوديل/IRC

نظرة عامة إلى التزامات ميثاق سبل العيش، الأردن

الحدث/الاتفاقية	الالتزاماتالسياسية
نيسان 2016 – مؤتمر دعم سوريا والمنطقة – الاتفاقية الدولية وتفاصيل الاتفاقية الأوروبية الأردنية (2016 – 2018)	الأردن: - تحسين مناخ الأعمال والاستثمار. - السماح للاجئين السوريين بالتقدم بطلبات الحصول على تصاريح عمل. - السماح للاجئين السوريين (بحلول الصيف) بتسجيل أعمالهم القائمة رسمياً وإقامة مؤسسات عمل جديدة، مساهمة ضريبياً. بالإضافة إلى القدرة على الحصول على إقامة المستثمرين بحسب القوانين والتعليمات السارية. - إزالة أية قيود تمنع إقامة نشاطات اقتصادية صغيرة داخل المخيمات التي تضم اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى القيود على ممارسة التجارة مع الأشخاص خارج المخيمات. الاتحاد الأوروبي: - تخفيف القيود المفروضة على بلد المنشأ لزيادة قدرة الشركات العاملة في الأردن على الدخول والعمل في السوق الأوروبية. الشركات العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة والتي يشكل اللاجئون ما لا يقل عن 15% من القوة العاملة فيها. => التدابير التراكمية تهدف إلى توفير 200,000 فرصة عمل للاجئين السوريين بحلول نهاية 2018.
نيسان 2018 – مؤتمر دعم سوريا والمنطقة – اتفاقية شراكة بين الأردن والمجتمع الدولي	المانحين: إعادة التأكيد على الدعم السياسي والنقدي، والتمويل الإضافي لدعم سبل العيش. الأردن: - الاستمرار بتحسين مناخ الأعمال والاستثمار. - الدعوة إلى إشراك المرأة وتمكينها اقتصادياً بما في ذلك من خلال الإصلاحات الحكومية. - الاستمرار بتسهيل دخول اللاجئين السوريين إلى سوق العمالة الرسمي: من خلال الأخذ بفكرة توسيع القطاعات والأعمال المفتوحة للاجئين السوريين بالاعتبار، خصوصاً على المستوى التقني، وبتركز خاص على المشاركة النسوية، بطريقة لا تسبب منافسة مع الأردنيين. - تكوين خطة عمل واضحة من أجل إقامة مشاريع مشتركة بين الأردنيين والسوريين، تركز بالخصوص على النساء والشباب، وتتأكد من أن حقوق كلا الطرفين محفوظة، والملكية واضحة والقدرة على الوصول إلى التمويل. الاتحاد الأوروبي والأردن: - تقييم أداء مخطط قواعد المنشأ: مراجعة الشروط من أجل زيادة تبسيطها وتحقيق الحد الأقصى من الفائدة للصادرات الأردنية. - زيادة الوعي بفوائد المخطط لدى القطاع الخاص الأردني. - تبنّي إطار تنظيمي بالإمكان التنبؤ بنتائجه يمكن الشركات من المشاركة في المخطط والوصول إلى الحد الأدنى المطلوب من توظيف اللاجئين السوريين.
كانون أول 2018 – الاتفاقية المعدلة على قواعد المنشأ (الاتحاد الأوروبي والأردن) – إضافة نص تمديدها لغاية كانون أول 2030	تشير الاتفاقية إلى التزامات الأردن التالية: - عند حساب نسبة غير الأردنيين العاملين في القطاعات المختلفة، استثناء اللاجئين من أي تخفيضات قد تفرض على أعداد غير الأردنيين. - ضمان الإعفاء الدائم للاجئين السوريين من تكاليف الحصول على تصاريح العمل.
شباط 2019 – مؤتمر "مبادرة لندن"	إطار لسياسة خمسية بتركيز على النمو، الوظائف، والتحول الاقتصادي. - التزامات ثنائية بالدعم (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان)، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي للقروض والمنح.
آذار 2019 – مؤتمر دعم سوريا والمنطقة.	- تجديد الالتزامات النقدية من المانحين وبنوك التنمية. - المصادقة على مبادرة لندن. - لا التزامات جديدة بالسياسات.

إلى الأعلى: نائلة، لاجئة سورية في أواخر الخمسينات ولها ستة أبناء، ولا أحد منهم تمكن من إيجاد فرصة عمل، تمت إحالة ملفها لفريق الحماية لدى IRC والذي بدوره قام بضمها إلى برنامج الدعم والتعافي الاقتصادي للطوارئ والممول من IRC نائلة ستقوم باستخدام هذا المال لتسديد بعض الديون وإعالة العائلة. تصوير إلياس البيم / IRC

لبنان

ركزت الشراكة بين لبنان والمجتمع الدولي منذ عام 2016 على الاستثمار في الاقتصاد من أجل الحث على النمو والتوسع بالأعمال، ومن خلال ذلك، خلق فرص العمل لكل من اللبنانيين واللاجئين السوريين. في البداية، تعهد لبنان بتسهيل وصول اللاجئين إلى سوق العمالة في قطاعات معينة، لكن منذ 2018 تركزت الالتزامات على التنمية الاقتصادية عوضاً عن تغييرات حقيقية في السياسات من أجل التخلص من العوائق التنظيمية في وجه اللاجئين. والمشاريع التي موّلت من قبل الـ GCFF في لبنان لم تضم مشاريع سبل العيش، وإنما ركزت على الصحة والبنية التحتية.

نظرة عامة إلى التزامات ميثاق سبل العيش، لبنان

الحدث/ الاتفاقية	الالتزامات السياسية
نيسان 2016 – مؤتمر دعم سوريا والمنطقة – بيان النيات اللبناني.	- التدخلات التي كان من المفترض أن توفر **300,000 – 350,000 وظيفة**، 60% منها قد تكون للسوريين. - جعل **تصاريح العمل** متوفرة بالشكل المناسب.
ميثاق الاتحاد الأوروبي ولبنان (2016 – 2020)	- التركيز على تحسين الآفاق الاجتماعية الاقتصادية والأمن والاستقرار والقدرة على الصمود لكل الدولة اللبنانية. - تسهيل الإقامة المؤقتة للاجئين السوريين، وخاصةً فيما يتعلق **بالوضع القانوني لإقاماتهم**. - تبسيط **متطلبات التوثيق** لتسهيل "الوصول المنظم لسوق العمالة" في قطاعات معينة.
نيسان – 2018 – "المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات مع القطاع الخاص (CEDRE)" في باريس	تم تقديم سياسات مفصلية عن **الإصلاحات الاقتصادية العامة** والتنمية: الرؤيا للاستقرار والنمو والتشغيل وبرنامج الاستثمار (الذي ركز على تنمية وإعادة تأهيل البنية التحتية)
نيسان 2016 – مؤتمر دعم سوريا والمنطقة – اتفاقية الشراكة اللبنانية	- التحرك نحو توجه تنموي يعتمد على التمويل على مدى سنين عدة، مع "الاستمرار بتلبية حاجات اللاجئين". - المصادقة على سياسات الإصلاح الاقتصادي اللبنانية.
آذار 2019 – مؤتمر دعم سوريا والمنطقة	- تجديد الالتزامات النقدية من المانحين وبنوك التنمية. - المصادقة على سياسات الإصلاح الاقتصادي اللبنانية.

الأردن

تطور سبل عيش اللاجئين وأثر فيروس كوفيد 19

يستضيف الأردن اليوم حوالي 1,3 مليون سوري[11]، منهم 656,000 لاجئين مسجلين لدى الـ UNHCR. كما أن هناك 90,300 لاجئ مسجل من دول أخرى[12] . وبالرغم من جهود الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي، فلم يطرأ على الوضع الاقتصادي الاجتماعي للاجئين أي تطورات ملحوظة، حيث بقي توفير الحاجات الأساسية عامل توتر عالٍ للعديد من العائلات (أنظر الصندوق 1). آخر تقييم، الذي بحث في نسبة تعرض اللاجئين السوريين المسجلين للخطر، وجد أن السوريون عليهم ديون كبيرة، و55% من الديون كانت لتغطية الحاجات الأساسية[13]. غالبية اللاجئين السوريين يعيشون في حالة فقر ويعتمدون على المساعدات الإنسانية لتغطية حاجاتهم الأساسية. بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي في الأردن يتجه إلى ما هو أسوء؛ ففرص العمل في تضاؤل والبطالة الكلية تتزايد (19% في2019) [14]، بينما يصل معدل البطالة بين اللاجئين السوريين إلى 40%[15]. فيلجأ السورين إلى طرق تعايش سلبية مع أوضاعهم، مثل شراء الغذاء بالدين والقيام بأعمال مؤقتة مهينة اجتماعيًا أو استغلالية أو عالية المخاطر أو مخالفة للقانون، والتقليل من المصروفات الأساسية غير الغذاء. ويوجد ارتباط واضح بين هذا الوضع وحالات إخراج الأطفال من المدارس والزواج المبكر وعمالة الأطفال[16]. كما أن غلاء المعيشة المتزايد يؤثر على المجتمعات المضيفة، كما هو ظاهر من خلال الازدياد بأعداد المظاهرات السلمية في الأردن التي تعبر عن عدم رضاها بوضع الاقتصاد.

زيادة على كل هذا، جاءت جائحة الكوفيد 19 وفرض الأردن منع التجول على كافة أراضيه في آذار 2020، مما كان له أثر عميق على سبل عيش اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. حيث اضطرت الشركات، بما فيها الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر – والتي كانت في الكثير من الحالات مصدر الدخل الوحيد لعائلات بأكملها – إلى الإغلاق[17] . أظهرت نتائج استطلاع أجري مع 1580 مستجيب لتقييم آثار الأزمة أن معدل الدخل الشهري انخفض لدى الأردنيين واللاجئين السوريين على حد سواء، بينما فقد 17% من الأردنيين و35% من السوريين أشغالهم بشكل دائم[18] . كما لاحظت اللجنة الدولية للإغاثة زيادة في طلبات المساعدة المالية منذ بدأ الحظر، وجاءت 74% من هذه الطلبات لتغطية احتياجات أساسية (أغلبها أثمان الغذاء وإيجار البيوت)[19]. كما شكلت المصاريف الصحية عبئً ملحوظاً. (انظر إلى الصندوق 2)

هناك تحسب حقيقي أن اللاجئين سيتأثرون بأزمة الكوفيد 19 بشكل أكبر، بما في ذلك على المدى البعيد، مع تخفيف القيود على الحركة والعمل والسياسات الجديدة التي من المتوقع ألا تكون في صالح السكان غير حاملي جنسية البلد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فعلى سبيل المثال، تم السماح للشركات بالعودة إلى العمل ما دامت نسبة العاملين الأردنيين لديها لا يقل عن 75%، هذا بالإضافة إلى أن العديد من اللاجئين غير مؤهلين تنظيمياً للحصول على الدعم الحكومي وبرامج الحماية الاجتماعية التي تساعد العاملين الذين فقدوا دخولهم[20]. استراتيجية الأردن الوطنية للحماية الاجتماعية (2019 – 2025) ركزت بشكل أساسي على الأردنيين[21]. لذلك فإن اللاجئين يعتمدون على المساعدات الخارجية من الدول المانحة التي عززت من دعمها[22].

غالبية اللاجئين لا يملكون خيارات كثيرة غير البقاء في الأردن. لذلك فإن تحسين قدرتهم على الوصول إلى سبل العيش الكريم والدعم المادي سيزيد من فرصهم لتغطية حاجاتهم بكرامة بينما يساهمون في الاقتصاد الأردني في وقت هو بأمس الحاجة لذلك. هذا النشاط الاقتصادي سيأتي بالفائدة على اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، بما هو متماش مع ما جاء في الميثاق.

إلى اليسار: تقدم حيان لبرنامج IRC للتطوير والدعم الاقتصادي، آملًا أن يتمكن من بدء مشروعه الخاص، حصل على منحة لدعم عمله وقام بإصلاح حاسوبه وشراء معدات وتمكن من تغيير مكان ورشته إلى مبنى آخر بمساحة أكبر. تصوير أحمد الجريري / IRC

الصندوق 1 – رحلات اللاجئين المالية

يسعى مشروع "التمويل في النزوح"[23] البحثي إلى ملئ نواقص معرفية في استيعاب الحاجات المالية للاجئين، وكيفية تغطيتها من خلال سوق الخدمات المالية الحالي ومواضع الحاجة إلى دعم أفضل. يتم الآن إجراء مقابلات مع 89 عائلة لاجئين من السوريين وغير السوريين (عراقيين ويمنيين وسودانيين وصوماليين) يعيشون في مجتمعات مدنية. رسم المستجيبون فيها رحلاتهم المالية في مصفوفة من الزمن مقابل التقدم المالي، مبرزين فيها النقاط المرتفعة والمتدنية خلال السنوات الأخيرة.

النتائج الأولية أظهرت بأن حياة اللاجئين المالية لم تشهد تحسناً مستمراً، حيث أظهرت مراحل متقطعة من التطور عند البعض لدى استلام المساعدات أو إيجاد وظائف بمردود أفضل، لكنها لم تستمر طويلاً. تغطية تكاليف الحاجات الأساسية لم تزل مصدر قلق وإرهاق دائم، وإيجار المسكن هو أكبر مصدر للقلق المالي. اضطرت العائلات أن تقتصد في ميزانيتها للغذاء في الأشهر الصعبة، وتكاليف الرعاية الصحية كانت صعبة التغطية. ويعيش الكثير من اللاجئين في بيوت فقيرة ومكتظة حتى يوفروا تكاليف الإيجار.

العائلات التي تعيلها النساء غالباً ما تكون الأكثر عرضة للخطر وتحتاج أن تركز على تأمين تكاليف الحياة يوماً بيوم. فالنساء كن قدرة على إيجاد العمل ولديهن شبكات اجتماعية محدودة النطاق، مما جعلهن يعتمدن كثيراً على المساعدة الخارجية.

القدرة على الحصول على التوظيف المصرح به والمستدام ما تزال مشكلة (16% فقط من السوريين الذين تمت مقابلاتهم كان لديهم تصاريح عمل) والعمل غير المصرح به يقدم أجور متدنية وغير مستقرة. ويخشى اللاجئون ممن لا يحملون تصاريح عمل أن يتم اعتقالهم ونقلهم بالقوة إلى مخيمات اللاجئين المغلقة أو تسفيرهم إلى بلدهم الأصلي، خصوصاً المستجيبين غير السوريين. العديد بلغ عن الاستغلال في العمل، بما في ذلك ساعات عمل طويلة، وأجور متدنية أو إلغاء أو تأجيل دفع الأجور. معظمهم يتفادون إبلاغ السلطات أو الاستفادة من الدعم القانوني خشية الكشف عن وضع عملهم غير المصرح بهم مما قد يعرضهم للمساءلة.

اقتباس عن سيدة سورية بسن 50 عاماً في عمان:

أنا معلمة، لدي شهادة وخبرة جيدة، لكني لا أجد عملاً. قمت بإجراء مقابلات في العديد من المدارس، لكن سرعان ما يعرفون أني سورية الجنسية يقولون: "تحتاجين إلى إذن عمل، يجب عليك اتباع الإجراءات، من غير الممكن منحك إياه أجل التدريس".

الحصول على عمل أكثر صعوبة ومخاطرة للاجئين غير السوريين، لأنهم غير مشمولين في ميثاق الأردن ولديهم قدرة أقل على الوصول إلى برامج المعونة بالرغم من الاعتراف بهم من قبل الـ UNHCR. وبغياب المعونة الإنسانية، يصبح الحصول على الدخل من العمل بالنسبة لهم أمر مصيري. ومع ذلك، وبعكس اللاجئين السوريين الذين تم إلغاء رسوم تصاريح العمل بالنسبة لهم حالياً، على غير السوريين دفع الرسوم كاملة مثل كل الأجانب، لذلك فإن الحصول على العمل المصرح به يصبح مكلف جداً. كما أبدى غير السوريين خشيتهم من أن يتم اكتشاف عملهم بدون تصريح أكثر من السوريين.

الحصول على الخدمات المالية الرسمية محدود جداً لكافة الجنسيات. وبالنسبة للأقلية من اللاجئين السوريين الذين لديهم القدرة على الحصول على قروض قانونية، يتم إنفاق معظمها على سداد دفعات الإيجار والديون الأخرى أو لتغطية تكاليف طوارئ طبية. وزادت القروض من العبء المالي على اللاجئين بدفعاتها الشهرية المنتظمة. العائلات التي تعيلها امرأة لا تملك دخلاً مستقراً اضطرت في الكثير من الأحيان إلى اللجوء إلى الاستدانة غير الرسمية لتسديد بعض دفعات القروض المستحقة. الاستدانة من الشبكات الاجتماعية وشراء الحاجيات بالدين من دكان الحي عادات منتشرة عند جميع الجنسيات.

الصندوق رقم 2 – الرعاية الصحية ما زالت باهظة التكلفة

حتى قبل جائحة كوفيد 19، كانت التكلفة الباهظة إحدى أهم موانع حصول اللاجئين السوريين على الرعاية في المرافق الصحية العامة. في عام 2018، خفضت الحكومة الأردنية من دعمها الصحي للاجئين السوريين، لكن في آذار 2019، تم التراجع عن هذه السياسة بعد محادثات مع البنك الدولي وشركاء آخرون في التنمية وتم الرجوع إلى نظام الدفع المشترك الذي يغطي فيه اللاجئون 20% من التكلفة[24]. لكن هذه الأسعار المدعومة لا تنطبق إلا على اللاجئين السوريين المسجلين، والتراجع عن السياسة لم يتمخض عنه زيادة ملحوظة في قدرة اللاجئين السوريين على الحصول على الرعاية في المرافق الصحية العامة. 33% من اللاجئين السوريين الذين تم مقابلتهم من قبل اللجنة ذكروا أن التكلفة المالية ما زالت العائق الأكبر لحصولهم على الخدمات الصحية[25]. الأزمة الصحية العالمية الحالية تشكل خطراً إضافياً جديداً على اللاجئين من خلال إمكانية التعرض للعدوى في المخيمات المكتظة أو في المناطق المدنية، ومن حيث الحصول على الرعاية الصحية الأساسية في ظل ضعف القطاع الصحي.

حين وصلت ميادة إلى الأردن، بدأت بأخذ دروس لتعلم كيفية صنع الشوكولاته في مركز IRC للنساء. ومنذ ذلك الحين كان لعملها عظيم الأثر على عائلتها من الناحية الاقتصادية والعاطفية.

بعد أن بدأت بمشروعها، أصبحت ميادة مدربة في مركز IRC للنساء، وقامت بتعليمهم وتدريبهم على كيفية صنع الشوكولاته والحلويات. تصوير أحمد الجريري / IRC

التقدم في الالتزامات بالسياسات نحو اللاجئين

استمرت الحكومة الأردنية بتطبيق سياسات متماشية مع التزامات الميثاق العالمي التي قد تدفع إلى إشراك لأعداد أكبر من اللاجئين السوريين. عدد من هذه الإصلاحات على السياسات تم دعمها بالتمويل من خلال البنك الدولي والـ GCFF. لكن كان كذلك بعض الإخفاقات والتحديات العملية الباقية في وجه فتح الاقتصاد لاستيعاب اللاجئين. حالياً، هناك إشارات بأن حاجات السكان المهاجرين واللاجئين سيتم تجاهلها في الرد الوطني لتخفيف حدة الأثر الاقتصادي لكوفيد 19. الفقرات التالية تناقش التزامات سياسية منذ منتصف 2018[26].

تصاريح العمل وفرص التوظيف

التزامات السياسات الأردنية المتماشية مع الميثاق	التغييرات التي طرأت على السياسات منذ 2018
السماح للاجئين السوريين بطلب الحصول على تصاريح عمل.	تم منح **179,455** تصريح عمل للاجئين السوريين منذ بدأ العمل بميثاق الأردن[27] حتى نهاية كانون أول 2020 (بما فيها التجديد).
إيجاد ما يصل إلى **200,000 فرصة عمل** للاجئين السوريين بحلول عام 2018.	حوالي **42,000** لاجئ كان لديهم تصاريح عمل سارية المفعول خلال الربع الثالث من عام 2018[28].
ضمان **الإعفاء الدائم** للاجئين السوريين من تكاليف الحصول على تصاريح العمل.	تم تمديد فترة السماح لرسوم تصاريح عمل اللاجئين السوريين **حتى نهاية عام 2020**.
الاستمرار بالسماح التدريجي للاجئين السوريين بالدخول إلى سوق العمل المصرح به: بحث إمكانية توسيع القطاعات والوظائف المفتوحة للاجئين السوريين، في الخصوص في المجال التقني وبتركيز على مشاركة المرأة، بطريقة لا تسبب المنافسة مع الأردنيين.	زيادة في القطاعات التي يمنع غير الأردنيين من العمل بها. تم إصدار قائمة جديدة تضم 15 قطاعاً بما فيها الوظائف المكتبية، المبيعات، تصفيف الشعر، السواقة والحراسة و13 قطاع آخر مقيّد. (تشرين أول 2019)
عند حساب نسبة غير الأردنيين العاملين في القطاعات المختلفة، استثناء اللاجئين من أي تخفيضات قد تفرض على أعداد غير الأردنيين.	استثناء السوريين من العدد المسموح به في عملية تعزيز القوى العاملة الوطنية في **قطاع الصناعة**.

تصاريح العمل

كما تم إيضاحه في الجدول أعلاه، استمر إصدار تصاريح العمل. في عام 2019، تم إصدار 47,766 تصريح عمل للسوريين، بزيادة 4.6% عن عام 2018 [29]. لكن من غير الممكن أن نعرف كم من هؤلاء يمثلون توظيفاً جديداً حيث إن هذه الأرقام تضم تجديد التصريحات، ومن غير الواضح إذا كان الحصول على التصاريح أدى بالفعل إلى تحسين ظروف العمل بالمقارنة مع عملهم في هذه القطاعات بدون تصاريح قبل توقيع الميثاق[30]. لذلك فإن اللجنة ترحب بقرار البنك الدولي والحكومة الأردنية البدئ باستخدام مقياس جديد لقياس التطور باتجاه الحصول على عمل كريم[31].

قامت الحكومة مؤخراً بتمديد فترة السماح لرسوم إصدار تصاريح العمل للاجئين السوريين، لكنها لم تلغ هذه الرسوم كلياً بعد.

القطاعات

التصاريح محددة بخمسة نشاطات اقتصادية فقط، تضم الزراعة والبناء وخدمات الطعام والشراب والتصنيع والبيع بالجملة وبالتجزئة. القطاعات الأخرى ما زالت مغلقة تماماً أو ممنوعة (مغلقة مع بعض الاستثناءات) لغير الأردنيين بما فيهم اللاجئين[32]. ويحتاج اللاجئ إلى صاحب عمل أردني ليكفل تصريح عمله. في تشرين أول 2019، أضافة الحكومة قطاعات جديدة إلى القطاعات الممنوعة عل غير الأردنيين، هذه القطاعات تمثل العديد من الأعمال التي يرغب اللاجئون بالعمل بها[33]، وتضم قطاعات تسيطر عليها المرأة مثل أعمال السكرتاريا والمبيعات وتصفيف الشعر والخدمة في المدارس والحضانات[34]. الالتزام بزيادة مشاركة النساء السوريات في سوق العمل لم يتم تنفيذه بعد. (انظر صندوق 3 كذلك).

النسب المحددة للقطاعات

في القطاعات المفتوحة للأجانب هناك نسب تحدد الحد الأقصى من غير الأردنيين المسموح بتوظيفهم. فمن خلال "برنامج التمكين والتوظيف الوطني"، تهدف الحكومة إلى تقليل نسبة العمال الأجانب في 6 قطاعات مختارة[35]. بالإضافة إلى هذا، فإن مشروع النهضة الوطنية الأردني[36] وميثاق التوظيف الوطني، الذي تم إطلاقه عام 2019، فيهما تركيز ملحوظ على خلق فرص العمل للأردنيين وتقليص العمالة الأجنبية. في قطاع التصنيع، استثنت الحكومة السوريين من الحد الأعلى لاستخدام الأجانب[37]، لكن ليس من كل القطاعات.

تحديات مستمرة

بالرغم من هذه الجهود، ما زالت هناك عوائق حقيقية تجعل محاولة الحصول على تصريح عمل أمر صعب وغير جذاب. فاللاجئون قد لا يتقدمون للحصول على تصريح عمل خوفاً من احتمالية أعلى للاستغلال أو خوف من فقدان المعونة الإنسانية[38]. أصحاب العمل الذين يرغبون باستخدام اللاجئين يواجهون مستلزمات صعبة وتستهلك الكثير من الوقت مثل الحصول على موافقة وزارة العمل لكل حالة على حدى للحصول على تصريح عمل[39]. قد يفضل أصحاب العمل التوظيف غير القانوني ليتفادوا الحد الأدنى للأجور والإجراءات والتكاليف أو لأن أعمالهم غير مسجلة بالأصل[40].
ممارسة القوائم والقطاعات المحدودة والمغلقة كان من شأنه أن يجعل اللاجئين غير قادرين على استخدام قدراتهم حيث سيكون بإمكانهم المشاركة في الاقتصاد بالشكل الأمثل، يحدد الفرص المتوفرة للّاجئين أصحاب المهارات العملية والتعليم المتقدم. هذا بالإضافة إلى أن تطبيق المعايير واللوائح على قطاعات معينة من السكان من شأنه أن يقسم سوق العمل ويزيد من إمكانية الاستغلال ويضع ضغطاً عالياً على الأجور وظروف العمل للجميع[41].

التوظيف غير المصرح به ومخاوف الحماية

بوجود هذه المعيقات، فإن التوظيف القانوني المصرح به يشكل نسبة صغيرة من تشغيل اللاجئين السوريين، وكثيراً ما يجد اللاجئون أنفسهم مضطرون إلى القبول بالعمل بدون تصريح حيث تتزايد إمكانية الاستغلال. العديد من تقارير المؤسسات غير الحكومية تفصل حالات مستمرة من الانتهاكات في مكان العمل، من الأجور المتدنية أو المتقطعة أو المحجوبة كلياً، ورفض دفع أجور العمل الإضافي والتفرقة المضايقات[42]. احتمالية الاستغلال تتضاعف عندما تعاني العائلات لتغطية الحاجات الأساسية، مما يجبرها إلى اللجوء إلى استراتيجيات خطرة لمواجهة مشاكلها والبقاء على قيد الحياة.
بالإضافة إلى هذا، ومع أن العمل المصرح به قد يحسن من فرص الحماية القانونية والاجتماعية، فإن التركيز الكبير على تصاريح العمل في قطاع الزراعة يقلل من هذه الحماية لأن معظم قوانين العمل الأردنية لا تنطبق على العاملين في الزراعة، الذين لا يغطيهم كذلك الضمان الاجتماعي[43]. وفي كافة القطاعات، فإن دراسات الـ ILO وجدت أن الرقابة على العمال تركز على التحقق من أن العمال لديهم الوثائق المطلوبة أكثر من التركيز على ظروف العمل[44].

الإقامة القانونية وحرية الحركة

اللاجئين الذين لم يقوموا بتنظيم أوضاعهم لا يمكنهم الحصول على العمل المصرح به. وفي آذار من 2018، بدأت الحكومة حملة لتنظيم أوضاع اللاجئين السوريين تمكنت بعد سنة من بدأ العمل من الوصول إلى 20,000 شخص يعيش خارج المخيمات[45]. لكن آلاف اللاجئين السوريين لا زالوا غير مسجلين ويعتبرون غير قانونيين في مكان إقامتهم.
بالإضافة إلى أن أوضاع حوالي 10,000 لاجئ في القرية 5 من مخيم الأزرق ما زالت لم تقدم لها حلول. لم توافق الحكومة على إشراكهم في خطط تصاريح العمل، وحتى أولئك الذين تم قبولهم ما زالوا ممنوعون من مغادرة المخيم[46]. يشكوا هؤلاء اللاجئين من تعسر أحوالهم بسبب طول فترة انتظار المجهول – حالات عديدة منهم تنتظر منذ 2016 – واحتمالية الاعتقال غير محدود المدة[47].

الصندوق 3 – معيقات العمل للنساء

بالرغم من الالتزامات الجديدة من الحكومة الأردنية عام 2018 بأن تركز على التمكين الاقتصادي للمرأة، انخفضت نسبة مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل من 16.3% عام 2017 إلى 14.4% عام 2019[48]. مؤشر البنك الدولي لعمل المرأة والقانون أظهر بأن سياسات الأردن ما زالت لا تحقق المساواة لين الأنواع الاجتماعية في 60% من القطاعات التي تمت دراستها[49].

بالنسبة للنساء اللاجئات، تجتمع هذه العوائق القانونية مع العوائق التي تواجهن بسبب وضعهن كنازحات عن أوطانهن. فمنذ عام 2016، 4.8% فقط من تصاريح العمل التي منحت للاجئين السوريين حتى نهاية كانون الثاني 2020 منحت لعاملات نساء[50]. وطرأ ارتفاع بسيط فقط من 4.5% إلى 5.8% من 2018 إلى 2019[51]. كما أن القطاعات المفتوحة لعمل اللاجئين في الغالب لا تقابل مهارات ومتطلبات عمل النساء[52]. بالإضافة إلى عدم وجود وسائل نقل إلى مواقع العمل، وعدم وجود فرص مناسبة اجتماعياً، والعادات الاجتماعية التي أدت إلى تحميل النساء مسؤوليات زائدة في العمل المنزلي، وخيارات رعاية الأطفال المحدودة أو المعدومة، كلها موانع لقدرة النساء على الحصول على العمل المصرح به[53].

إلا أن دراسات النوع الاجتماعي[54] الأخيرة للّجنة الدولية للإغاثة وجدت أن دور النساء النازحات في تأمين الدخل بسبب التغييرات الحاصلة في الأدوار داخل العائلات، حيث تصبح النساء ربات للأسر (في 30% من العائلات بالمقارنة مع 19% قبل الأزمة). لكن وبسبب المسؤوليات المنزلية (بما فيها رعاية الأطفال) والأمان أو التخوف من المضايقات، تقبل النساء السوريات أعمال منزلية أجورها أقل أكثر من النساء الأردنيات. وللبنات، الحصول على عمل لائق كان أحد أهم أهدافهن في الحياة.

تنظيم الأعمال، الريادة والإشراك المالي

التزامات السياسات الأردنية المتماشية مع الميثاق	التغييرات التي طرأت على السياسات منذ 2018
السماح للاجئين السوريين (بدءاً من صيف 2016) **بإضفاء الطابع الرسمي** على أعمالهم وإنشاء **مشاريع** جديدة خاضعة للضرائب.	تسجيل **الأعمال المنزلية** أصبح متاحاً لغير الأردنيين منذ كانون أول 2018. بإمكان اللاجئين السوريين خارج المخيمات أن يقيموا أعمال منزلية تختص بتحضير المأكولات والحرف اليدوية والخياطة بشرط أن يحصلوا على التراخيص الرسمية. إعفاء اللاجئين السوريين من شرط الإيداع النقدي لـ 50,000 دينار.
تكوين خطة عمل واضحة من أجل إقامة **مشاريع مشتركة** بين الأردنيين والسوريين، تركز بالخصوص على النساء والشباب، وتتأكد من أن حقوق كلا الطرفين محفوظة، والملكية واضحة والقدرة على الوصول إلى التمويل.	ما زالت بعض **المتطلبات القانونية واللوائح غير الواضحة** سارية. إدراج اللاجئين كمجموعة مستهدفة في الاستراتيجية الوطنية **للشمول المالي** الأردني (2018 – 2020).
إزالة أي معيقات للنشاطات الاقتصادية الصغيرة في مخيمات اللاجئين السوريين أو للتجارة مع الأشخاص خارج المخيمات.	**الأعمال المنزلية** مسموح بها في كافة القطاعات[55].

مشاريع الأعمال المنزلية

منذ كانون أول 2018، إجراءات جديدة للأعمال المنزلية سمحت بتسجيلها لغير الأردنيين في قطاعات محددة (أنظر الجدول أعلاه). لكن رأس المال ومتطلبات تصاريح العمل ما زالت صعبة ومعقدة: استغرقت عملية تسجيل أول مشروع عمل منزلي مملوك لشخص سوري سنة كاملة، وتطلبت دعماً خارجياً قوياً. 22 سوري فقط سجلوا مشاريع أعمال منزلية حتى نهاية 2019[56].

تقييم السوق الذي أجرته اللجنة وجد بأن التحدي الأساسي كان متطلب وجود جواز سفر ساري المفعول، الذي لا يملكه 95% من اللاجئين السوريين في الأردن. كما أن طول مدة الإجراءات (حوالي شهر) واستيعاب وتطبيق إجراءات التسجيل غير المتناسق من قبل السلطات المحلية كان أحد المشاكل الأساسية كذلك. هناك معايير صارمة لقبول تسجيل مشاريع الأعمال المنزلية متعلقة على سبيل المثال بحجم ونظافة الشقة واستخدام شخص واحد فقط[57] للعمل – وهي معايير صعبة بسبب المستويات المتدنية من ملكية البيوت والأصول المالية لدى اللاجئين. لذلك، فإن العديد من اللاجئين، بما فيهم العديد من النساء، يحتفظون بأعمالهم المنزلية بوضعها غير المصرح به بدلاً عن المبادرة بتسجيلها[58]. هناك بعض الحماية والمزايا لتسجيل الأعمال، لكن الضرائب تبقى مانع كبير. كما يخشى اللاجئون والأردنيون على حد سواء خسارة المعونة الخارجية عندما يقومون بتسجيل أعمالهم.

المشاريع المشتركة والوصول إلى التمويل

إنشاء مشاريع الأعمال العادية خارج المنزل ما زال غير متاح للاجئين بدون التعاقد مع كفيل أردني في مشروع مشترك، لكن اللاجئين السوريين عادة ما يعبّرون عن رغبتهم بفتح المشاريع بأسمهم الخاص حتى لا يتعرضوا للمخاطر المالية والقانونية للمشاريع المشتركة[59]. فالتعليمات والمتطلبات القانونية غير الواضحة قد تؤدي إلى حماية غير عادلة لأصحاب العمل الأردنيين مقابل السوريين ومخاطر مخفية للاجئين[60].

عدم القدرة على الحصول على خدمات مالية يعقد من موقف الشركاء السوريين في العمل. ومع أن الأردن أدرج اللاجئين كمجموعة مستهدفة بصراحة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، ما زالت الحسابات البنكية غير متوفرة للاجئين. تقييم السوق الأخير[61] الذي أجرته اللجنة الدولية للإغاثة أظهر بأن من بين 15 بنك تم شمولهم بالاستطلاع، 9 بنوك فقط تسمح للاجئين السوريين بفتح حسابات لديها بمتطلبات توثيق صارمة بما فيها جواز سفر ساري المفعول وتصريح عمل. حسب الأرقام الحكومية، 7.5% من اللاجئين فقط لديهم حسابات بنكية و1.5% يقترضون بشكل رسمي[62].

الحصول على القروض كذلك معقد جداً للاجئين. فقد أظهر بحث ضم 89 عائلة من اللاجئين من مختلف الجنسيات أن لا أحد من غير السوريين و16% من السوريين فقط استطاعوا الحصول على قروض رسمية من شركات التمويل المصغر. في حالة واحدة فقط استخدم قرض للاستثمار في مشروع عمل منزلي، غالبية القروض استخدمت لتغطية احتياجات أساسية[63].

الأردنيون كذلك يواجهون تحديات في تأسيس وبناء المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم، التي تشكل غالبية الأعمال في الاقتصاد الأردني وتعتبر أكثر نقطة الدخول محتملة للاجئات النساء. أكبر التحديات تتمثل في القدرة على الحصول على التمويل، الممارسات التجارية السيئة، انعدام معايير الجودة، القدرة على الوصول إلى الأسواق الأكبر حجماً واللوائح الحكومية المعقدة[64].

شروط الاتحاد الأوروبي لبلد المنشأ

اتفقت الحكومة الأردنية والاتحاد الأوروبي في نهاية 2018 على أحكام جديدة في خطة شروط بلد المنشأ التفضيلية المتفق عليها في الميثاق، انظر الجدول في الأسفل. فقد تم تمديد الاتفاقية زمنياً ونطاقاً، لكن تم كذلك التساهل في شروط توظيف اللاجئين السوريين؛ فعند تحقيق الهدف بتوظيف 60,000 سوري في الأردن، أي شركة أردنية تقوم بإنتاج المواد الصناعية المذكورة في الخطة سيصبح بإمكانها الاستفادة منها. ومن غير الواضح إذا كان سيتم مراقبة إذا ما سيتم المحافظة على هذا الرقم من الموظفين السوريين بعد أن يتم الوصول إليه في المرة الأولى. هذا تقاعس واضح بالمقارنة مع الطموح الأصلي بتوظيف 200,000 لاجئ.

اتفاقية شروط بلد المنشأ المعدلة [65]

اتفاقية شروط بلد المنشأ الأصلية	التعديلات المتفق عليها في 2019
الاتفاقية سارية لغاية 2026.	الاتفاقية سارية لغاية 2030.
حتى تتأهل، يجب أن يتم تصنيع المنتجات في واحدة من 18 منطقة تنمية خاصة معينة.	تمت إزالة العوائق الجغرافية للمواد المصنعة.
متطلب بكون 15% من موظفي المشروع من السوريين في أول سنتين، يرتفعون إلى 25% في السنة الثالثة.	متطلب بكون 15% من موظفي المشروع من السوريين طول فترة الاتفاقية، وعلى السوريين أن يحملوا تصاريح عمل سارية المفعول ليتم احتسابهم.
عندما يحقق الأردن عدد 200,000 تصريح عمل سيتباحث الاتحاد الأوروبي مع الأردن حول تسهيل الدعم من خلال اتفاقية شروط بلد المنشأ.	عندما يحقق الأردن عدد 60,000 فرصة عمل قانونية ونشطة[66]، متطلب وجود كون 15% من موظفي المشروع من السوريين يرفع ويتم تبسيط متطلبات الاتفاقية بشكل عام.

كان هدف هذه الخطة التجارية هو زيادة التوظيف والنمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على الصادرات وتحفيز أصحاب العمل على توظيف السوريين. لكن النتائج جاءت أقل من المتوقع، ومع أن التوظيف في المصانع المؤهلة للخطة ارتفع قليلاً، أقل من 500 لاجئ سوري يعملون في المناطق الاقتصادية الخاصة، وهي نسبة ضئيلة من الأعداد التي كانت متوقعة[67]. ولم يكن هناك سوى ارتفاع طفيف على حجم الصادرات في 2019، ولا يوجد دلائل حقيقية على أن أي من الشركات المحلية الصغيرة قادرة على الاستفادة من هذه الخطة[68].

واجه مشروع اللجنة الدولية للإنقاذ، "Match"، وآخرين من مقدمي خدمات التوظيف تحديات ملحوظة في خلق الوظائف في قطاع التصنيع، الذي كان المستهدف الرئيسي للدعم المتعلق بالميثاق. منها، على سبيل المثال لا الحصر، عدم تماشي التعليم مع المهارات المطلوبة، تفضيل العمل بدون تصريح (عند كلا السوريين وأصحاب العمل)، وقلة الاهتمام بالعمل في القطاع بسبب افتراض سوء ظروف العمل. لم تكن الحوافز التجارية كافية لتغيير ممارسات التوظيف السائدة[69].

إلى الأعلى: منذ بدأت تغريد العمل كسائقة لدى IRC الأردن، كانت دائمة القلق بشأن كيفية موازنة مسوولياتها العملية ما بين الوظيفة والمنزل، فإن تلقيها الدعم المتواصل من زوجها كان بغاية الأهمية .عن طريق المشاركة بمسؤوليات العناية بالأطفال والمنزل، تستطيع العائلة الآن تأمين مصدرين للدخل. تصوير كريس دي بوديل / IRC

لبنان

الأزمة الاقتصادية وتأثير جائحة كوفيد 19 على الوظائف وسبل العيش

لبنان يستضيف ما يقارب 1.5 مليون لاجئ سوري[70]، 910,256 منهم مسجلين لدى الـ UNHCR.[71] هذا بالإضافة إلى 200,000 لاجئ فلسطيني وأكثر من 18,000 لاجئ عراقي وسوداني ومن جنسيات أخرى[72]. وبالرغم من الدعم الدولي لمواجهة أزمة النزوح والالتزامات من الحكومة اللبنانية لتحسين حالة اقتصادها وخلق فرص العمل للبنانيين والسوريين، يواجه الاقتصاد اللبناني نمواً سلبياً، فالناتج المحلي الإجمالي يتراجع منذ 2018 مع تراجع بنسبة 11% متوقع في2020.[73] قطاع الأراضي والإنشاءات، وهو القطاع الذي يسمح فيه بالعمل للاجئين السوريين، والذي يشكل في العادة نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، شهد انخفاضاً ملحوظاً في أعداد الصفقات المبرمة[74].

في أيلول من 2019، أعلنت الحكومة اللبنانية حالة طوارئ اقتصادية. واعتماد البلاد على استخدام العملات الصعبة لتمويل مستوراداتها الكبيرة[75] أدى إلى قصور في سلع أساسية كالوقود[76]. على إثرها فرضت الحكومة ضرائب جديدة وإجراءات تقشف لتوفير العملات الصعبة، مما تسبب بموجة من الاحتجاجات في تشرين أول 2019 أدت إلى استقالة الحكومة وإغلاق الدولة لأكثر من شهر، وفقدت الليرة اللبنانية ثلث قيمتها وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بشكل قياسي. وارتفع معدل سعر سلة الطعام الشهري 40% بين أيلول وآذار 2020 [77].

كان للأزمة الاقتصادية عواقب وخيمة على سبل العيش من ازدياد أعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى حوالي 50% من السكان[78]. وفقدت 220,000 وظيفة بين تشرين أول 2019 وشباط 2020 فقط وخفضت الرواتب بنسبة 40% و12% من الشركات أوقفت أعمالها[79]. أظهرت بيانات اللجنة انخفاض بنسبة 55% في عدد الباحثين عن العمل من اللبنانيين والسوريين الذين عُرض عليهم فرص توظيف بين تشرين الثاني 2019 ونيسان 2020 بالمقارنة بنفس المدة من العام الماضي[80].

جائحة فيروس الكورونا والإغلاق على مستوى الدولة كاملة الذي فرضته الحكومة منذ منتصف آذار، حيث أغلقت جميع الأعمال التي تعتبر غير ضرورية، أدى إلى المزيد من الإعاقة للأعمال وفقدان الدخول للبنانيين واللاجئين على حد سواء بالرغم من المساعدات المالية التي صرفتها الحكومة لبعض العائلات اللبنانية المعرضة للخطر[81]. نظم الحماية الاجتماعية اللبنانية الحالية بالإضافة إلى تلك التي تم إنشاؤها استجابة لكوفيد 19 لا تشمل اللاجئين، لذلك يعتمد اللاجئون على الـ UNHCR وWFP الذين يقدمون مساعدات نقدية متعددة الغايات، لكن الاحتياجات سرعان ما تزيد عن الدعم المتوفر[82]، لذلك فإن الحجة إلى المزيد من الدعم ملحّة.

أظهر استطلاع رأي لـ1,987 شخص لبناني وسوري من جميع أنحاء الدولة في نيسان أن نصف اللبنانيين و60% من السوريين فقدوا وظائفهم بشكل دائم، و94% أفادوا بأن دخل عائلاتهم انخفض بشكل كبير بسبب الأزمة (بنسبة 50% للبنانيين و75% للسوريين) [83]. انعدام الأمن الغذائي ازداد كذلك بتسبب الحظر والإغلاق بانخفاض قيمة الليرة اللبنانية بشكل أكبر[84]، مما أدى إلى ارتفاعات بالأسعار ونقص بالمواد الغذائية. بحلول نيسان، 416 من السوريين الذين تم استطلاعهم من قبل اللجنة قالوا إنهم بحاجة ماسة إلى الطعام، بالمقارنة مع 32% فقط في آذار[85]. للاجئين الذين كانوا مدينين قبل أزمة الكوفيد 19 (9 من كل 10 عائلات)، أصبحت أوضاعهم مستحيلة بدون مساعدات خارجية[86].

من غير الواضح كيف سيتمكن أصحاب المشاريع من التعافي بعد الإغلاق طويل الأمد، الهبوط المتسارع في قيمة العملة اللبنانية وعدم القدرة على الوصول إلى المال. ووجدت منظمة العمل الدولية أنه من بين 363 مشروع متناهي الصغر إلى متوسط الحجم، 50% فقط أشاروا بأنهم سيتمكنون من دفع الأجور للشهر القادم، مع كون المشاريع الأصغر حجماً تواجه صعوبات أكثر من الكبيرة[87]. استطلاع للمشاريع المدعومة من قبل اللجنة وجدت بأن 79% ليس لديها أرصدة موفرة، و69% عانت من انخفاض في الدخل منذ تشرين أول 2019 [88].

هذا الوضع الصعب يؤدي إلى زيادة في استخدام استراتيجيات التأقلم السلبية، فقد أفادت تقارير الحماية الرقابية للجنة بأنه وبين بداية نيسان وبداية أيار، شكا اللاجئون من صعوبات متزايدة في شراء الطعام (من 68% إلى 82%) وحالات متزايدة من تقليل استهلاك الطعام (71% إلى 80%). ووجد تقرير بداية أيار مستجيبة واحدة للاستطلاع اضطرت إلى إرسال أطفالها إلى الشوارع ليقوموا ببيع المناديل الورقية حتى تتمكن العائلة من التعايش[89].

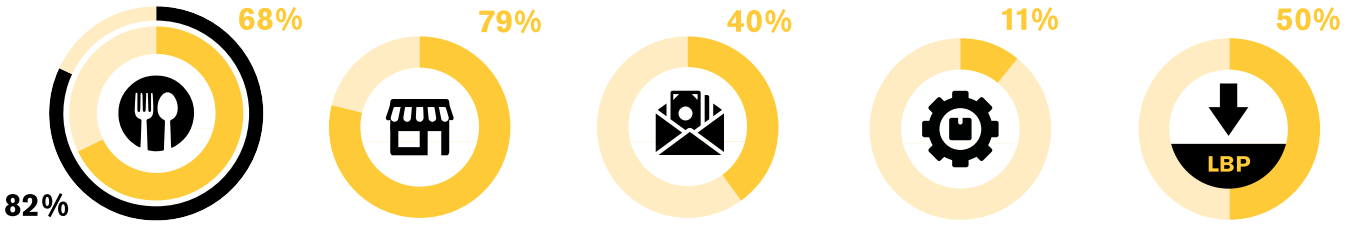

حوالي 50% من السكان يعيشون تحت خط الفقر

تراجع متوقع بنسبة 11% للناتج المحلي الإجمالي في 2020

انخفاض الرواتب بنسبة 40% و12% من الشركات أوقفت أعمالها

79% من المشاريع المدعومة من قبل اللجنة ليس لديها أرصدة موفرة

(من 68% إلى 82%) عانوا من صعوبات متزايدة في شراء الطعام

عقد من البحث عن العمل

سياق سياسة سبل العيش

محدودية دخول اللاجئين إلى سوق العمل

الإقامة القانونية

بالإضافة إلى وضع الدولة الاقتصادي الصعب، يوجه اللاجئون صعوبات خاصة بسبب وضعهم. وبالرغم من التزامات الحكومة اللبنانية في الميثاق بتسهيل الإقامة المؤقتة للاجئين السوريين، الغالبية العظمى من اللاجئين الذين أعمارهم أكبر من 15 سنة لا يملكون تصاريح إقامة سارية المفعول. واتفع هذا العدد من 73% في 2018 إلى 78% في 2019 [90]. انعدام التوثيق القانوني واستراتيجيات التأقلم السلبية الناجمة عنه، بما فيها عدم التنقل والحركة خوفاً من الاعتقال والحبس، تجعل قدرة اللاجئين على العمل أكثر صعوبة وتدفعهم أكثر نحو الفقر والاعتماد على المعونة.

القطاعات

ما زالت الأقلية من اللاجئين السوريين التي تحمل إقامة قانونية تواجه عدة تحديات في دخول سوق العمل الرسمي بسبب قوانين العمل التمييزية. فالعمل للسوريين محدود بقطاعات ثلاث: الزراعة والإنشاءات والبيئة (التنظيف في الغالب). بالإضافة إلى هذا، على السوريين أن يجدوا كفيلاً لبنانياً يتحمل مسؤولية ممارساتهم حتى يتمكنوا من العمل، وهناك كذلك قواعد صارمة حول النسب المسموح بها من العمالة الأجنبية مقابل العمالة المحلية[91]. تدفع هذه الموانع اللاجئين نحو سوق العمل غير المصرح به – الذي يمثل جزءً كبيراً من قطاع التوظيف في لبنان ككل (حوالي 55% في 2018 [92]).

اختيار هذه القطاعات الثلاث لم يكن مبنياً على بيانات السوق أو تقييم للحاجة، مما يجعلها تمييزية وصعبة التطبيق العملي. في الواقع، عدم وجود معلومات على مستوى الدولة عن سوق العمل بخصوص الحاجات والفرص والمهارات المطلوبة والمتوفرة يشكل أحد أكبر العوائق في وجه التخطيط لدعم سبل العيش والتنمية الاقتصادية. المعلومات الموجودة مبنية على تحليلات للأسواق على نطاقات محلية من جهات مختلفة في مناطق معينة.

تصاريح العمل

منذ حزيران 2019، تم تضييق نطاق الوصول إلى سبل تحقيق العيش لكل العمال غير اللبنانيين بإطلاق خطة وزارة العمل لمكافحة العمالة والأعمال الأجنبية غير القانونية. فبالإضافة إلى إجراءات تقييدية أخرى، تطلبت هذه الخطة من كافة العمال السوريين الحصول على تصاريح عمل[93]. هذا المتطلب يكاد يكون مستحيلاً للعاملين بالوظائف اليومية أو الموسمية بالإضافة إلى اللاجئين الذين لا يحملون إقامات قانونية. تاريخياً، لم يكن يطلب من السوريين الحصول على تصريح عمل حتى وإن كان متطلب قانوني. تطبيق هذه الإجراءات تسبب بغرامات كثيرة وإغلاقات لمحلات تجارية مما أدى إلى آثار سلبية على العائلات الفقيرة والنازحة التي كانت تعمل بدون تصاريح[94]. ومع أن الخطة تم إيقافها بعد استقالة حكومة الحريري في تشرين أول 2019، من المتوقع أن معيقات عمل اللاجئين السوريين ستستمر.

سياسات الحكومة اللبنانية تجاه اللاجئين، بداية من سياسة تشرين أول 2014 بخصوص النزوح السوري الذي أدى إلى إيقاف تسجيل اللاجئين من قبل الـ UNHCR [95]، كانت معيقة وركزت على دفع اللاجئين إلى العودة إلى سوريا.

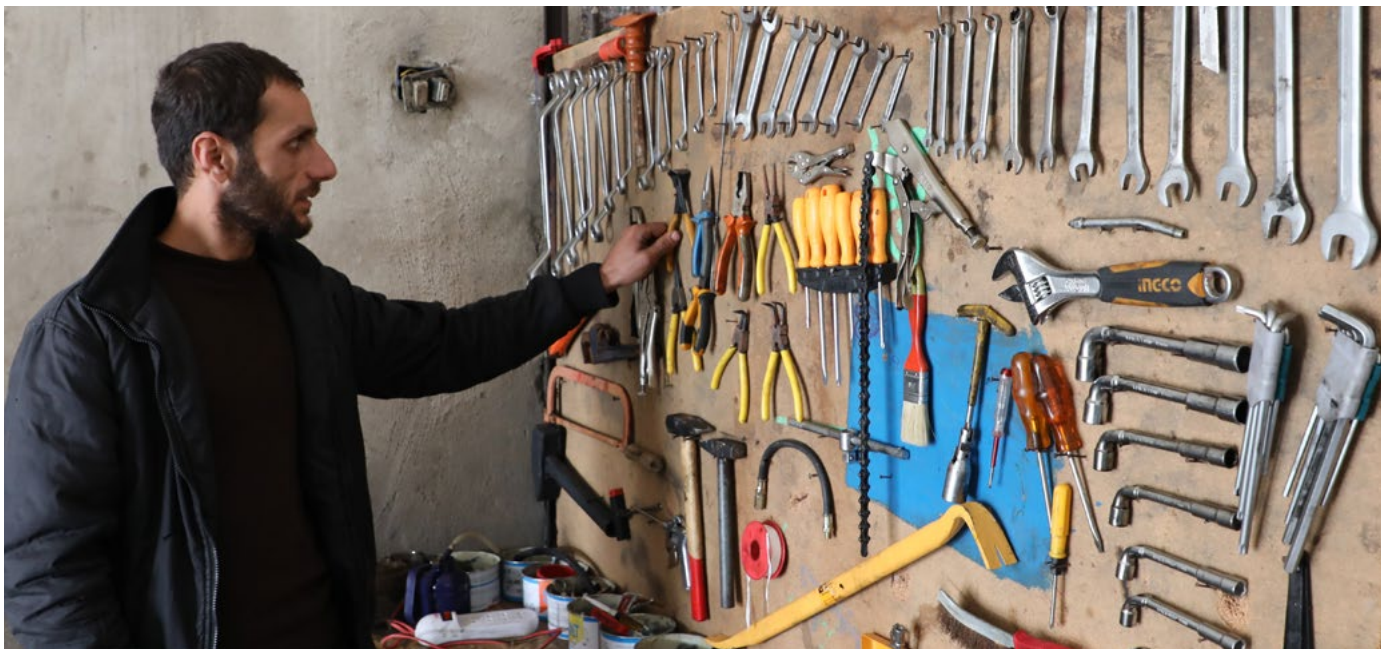

إلى الأعلى: بسام 31 عامًا، من شمال لبنان، في ورشة تصليح السيارات، يعرض العدد التي تمكن من شرائها بعد حصوله على منحة من IRC خسر بسام عمله في العام الماضي بسبب الأزمة الاقتصادية في لبنان. الآن يفكر بسام بإيجابية ويتطلع لتوسيع عمله وفتح محطة غسيل للسيارات بجانب ورشته. تصوير إلياس البيم / IRC

صندوق 4 – موانع العمل للنساء

بالرغم من معدلات التعليم المرتفعة، مشاركة المرأة في سوق العمل اللبنانية محدودة جداً: 21% بالمقارنة مع 67% للرجال[96]. يمكن تفسير هذا جزئياً من خلال القوانين التمييزية. بيانات البنك الدولي الأخيرة بعنوان "أعمال المرأة والقانون" أظهرت بأن السياسات اللبنانية تعتبر غير متساوية من ناحية النوع الاجتماعي في 58% من المواضيع التي تم قياسها[97]. العوائق المتعلقة بالنوع الاجتماعي تحد كذلك من قدرة صاحبات المشاريع من الحصول على التمويل. قطاع البنوك اللبناني صعب الوصول بشكل خاص لصاحبات الأعمال من النساء، حيث إن 3% من قروض البنوك فقط تمنح للصاحبات الأعمال من النساء.
بالنسبة لنساء اللاجئات في لبنان، فإن نسبة التوظيف لا تتعدى الـ 6%، بالإضافة إلى أن فرق الأجور بين النساء اللبنانيات واللاجئات يصل إلى 44 سنت مقابل الدولار[98]. يمكن تفسير هذا من خلال القيود المفروضة على اللاجئين بشكل عام، لكنه مرتبط كذلك بالعوامل الثقافية بالإضافة إلى رعاية الأطفال. لكن العدد المنخفض من العائلات التي لديها رب أسرة رجل يجعل من الضروري أي تقوم النساء بنشاطات اقتصادية حتى تغطي حاجات عائلاتها[99]. وبسبب القيود على العمل المصرح به، تضطر النساء إلى العمل غير المصرح به والتعرض إلى الاستغلال.

إلى الأعلى: محمد لاجيء سوري يبلغ من العمر 40 عامًا، استفاد من برنامج IRC لحماية وتمكين المرأة عبر جلسات الإشراك للذكور. مؤخرًا يقوم بالمساعدة في شراء الحاجيات الأساسية وتوصيلها للعائلات في المكان الذي يعيش فيه. تصوير إلياس البيم / IRC

تحديات لأصحاب المشاريع من اللاجئين واللبنانيين

بسبب القيود على القدرة على العمل المصرح به، لا يسمح للاجئين الذين لا يحملون إقامات قانونية بفتح الأعمال والمشاريع الجديدة. ويواجه أصحاب المشاريع اللبنانيين تحديات عديدة كذلك خصوصاً لدى امتلاكهم مشاريع صغيرة أو متوسطة، والتي تشكل 95% من الشركات في لبنان[100]. وتضم التحديات اللوائح والتعليمات الضعيفة وضعف تنفيذها، صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية وهجرة الشباب الذين يملكون المهارات. غالبية المشاريع تبقى غير رسمية مما يحد من الخدمات المصرفية. ويتم تسجيل المشاريع عندما تنمو وتكبر بالسن، لكن المشاريع المملوكة من النساء تبقى غير مسجلة[101].
بيئة الأعمال بشكل عام في لبنان تعاني من انتشار الفساد، ضعف الحاكمية والبنية التحتية المتهالكة. يأتي لبنان في المركز 137 من 180 دولة عالمياً في 2019 في مقياس مؤشرات الفساد[102] و143 من 190 دولة في تقييم البنك الدولي لسهولة القيام بالأعمال[103]. كل هذا يخلق بيئة أعمال صعبة مما يؤدي إلى فرص عمل ونمو اقتصادي أقل.

وبسبب الإغلاقات المتعلقة بأزمة الكوفيد 19، على أصحاب الأعمال، بالإضافة إلى تغطية احتياجاتهم الأساسية، يواجهون حمل ضمان تغطية تكاليفهم الثابتة وإبقاء مخزوناتهم في حالة جيدة بينما ينتظرون رفع الحظر. وبالإضافة إلى هذا، بالنسبة إلى الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فإن القيود على الاجتماع في مجموعات خلال جائحة الكوفيد 19 والتركيز على المعونة المتعلقة بإنقاذ حياة الناس، أدت إلى إيقاف عدة برامج دعم مثل تدريب الأعمال والإرشاد، والتدريب على المهارات، ودعم التوظيف، والقروض الصغيرة. وفي الحالات التي استمر فيها الدعم، تناقصت القيمة الحقيقية لها بانخفاض قيمة الليرة اللبنانية، مما حد من قدرة أصحاب الأعمال على الاستثمار في الأصول المنتجة وإعادة ملئ مخزوناتهم وإجراء أعمال الصيانة الضرورية. الأعمال التي اضطرت إلى التوقف عن العمل أثناء فترة الإغلاق كانت بحاجة إلى رأس مال مبدأي جديد لتعود إلى العمل مجدداً.

من الناحية الإيجابية، هناك بعض المؤشرات بأن الأزمة قد تخلق فرصة بسبب الطلب المتزايد على الإنتاج اللبناني، فقطاع الزراعة قد يرى تحسناً مفاجئاً بانخفاض الليرة اللبنانية الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المنتج اللبناني على المنافسة في الأسواق التصديرية.[104]

إلى الأعلى: تدربت مريم كممرضة في سوريا ولكنها لم تكن قادرة على ممارسة المهنة بشكل مباشر عند قدومها إلى لبنان، لذلك فهي الآن متطوعة لدى IRC منذ بداية جائحة كوفيد 19، وهي تقوم بعمل جلسات توعية مع الأطفال والمراهقين وكبار السن. تصوير إلياس البيم / IRC

التحديات في وجه التدخلات الداعمة لسبل العيش

قطاع العمل الإنساني المتعلق بسبل العيش في لبنان يواجه تحديات عديدة، ليس فقط لأنه القطاع الأقل تمويلاً[105]، لكن العوائق التي تضعها الحكومة أدت كذلك إلى الحد من مدى فاعلية التدخلات الدعمة لسبل العيش. فهناك العوائق المتعلقة بالعمل المصرح به للاجئين، منع دعم المشاريع المملوكة لسوريين (بما فيها المشاريع المنزلية)، والمحددات على القطاعات التي تقدم التدريب، فالتدريب للاجئين يجب أن يرتبط بالأعمال المصرح بها، مما يؤدي إلى استحالة التنوع بالتدريب حتى على المهارات الخفيفة للأعمال الممكنة في المستقبل خارج لبنان. هذا يحد من قدرة اللاجئين على العودة والدخول بسرعة في الاقتصاد السوري لمن يرغبون بالعودة عندما يصبح ذلك آمناً. السماح بأنواع جديدة من التدريب المهني قد يساعد بتجهيزهم وتسهيل الاندماج في المجتمع السوري.

بالإضافة إلى هذا، فإن عدم وجود منهج مبني على الحاجات والدلائل للتخطيط لدعم سبل العيش يجعل التدخلات - سواءً كانت من قبل أصحاب الأعمال أو شركات القطاع الخاص أو الجهات الدولية أو حتى المؤسسات الحكومية – عشوائية ومحدودة الأثر على القوى العاملة بشكل عام وعلى الاقتصاد. وبالرغم من محاولات الحكومة لإنتاج خطط اقتصادية، فإن النهج المتبع لتكوينها لم يكن مبني على الاستشارة أو على تحليل الحاجات المتغيرة.

التطلع إلى المستقبل – الإصلاح الاقتصادي

إلى اليوم، خطط الإصلاح الاقتصادي التي استخدمتها الحكومة اللبنانية لجمع الدعم الدولي لم تؤد إلى القدرة على خلق الوظائف بشكل مستدام. إضافة إلى أن أي من الإصلاحات التي أعلن عنها في "الرؤيا من أجل الاستقرار والنمو والتشغيل" قد تم تنفيذها إلى الآن.

في نيسان من 2020، أطلقت الحكومة اللبنانية خطة جديدة لإنقاذ الاقتصاد تضع أحجار الأساس من أجل تحقيق متطلبات الدائنين الدوليين مثل صندوق النقد الدولي. من ضمن هذه الإجراءات إعادة جدولة الدين، خصخصة المشاريع المملوكة للدولة، تقليص إنفاق القطاع العام ورفع ضريبة القيمة المضافة. تتوقع الحكومة بأن تتأثر بعض قطاعات المجتمع سلباً بهذه الإصلاحات والتخفيضات في التشغيل في القطاع العام، وتتوقع إيجاد شبكة ضمان اجتماعي لحماية السكان الأكثر تعرضاً للخطر – بدون أي ذكر للاجئين. الخطة لا تقترح أي إجراءات تعالج الأثر المالي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب الإغلاق المتعلق بجائحة الكوفيد 19 والأزمة المالية، كما أن الإصلاحات المقترحة في النظام البنكي قد تؤدي إلى تقليص قدرتهم على الوصول إلى رأس المال بشكل أكبر. وقد تم تأجيل النظر باقتراح لتسهيل وصول أصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى رأس المال من خلال قروض بدون فائدة بسبب عدم اكتمال النصاب في البرلمان[106].

من الجدير بالذكر بأن بعض الإجراءات المدرجة في الخطة هي التي أدت إلى تفجير الاحتجاجات في تشرين أول 2019، لذلك فمن المتوقع المزيد من عدم الاستقرار إذا قامت الحكومة بتنفيذ إجراءات التقشف التي أعلنت عنها.

التوصيات

بدخول الأزمة السورية عامها العاشر، لم يتحسن وضع اللاجئين السوريين في البلاد المجاورة، بل وأصبح أكثر سوءً بسبب جائحة كوفيد 19. كما أنه لا توجد نهاية حقيقية لمشكلة النزوح في المستقبل المنظور. والآن أكثر من أي وقت مضى، على الحكومات المانحة أن تزيد من نشاطها فوراً لدعم الدول المضيفة لخلق فرص إيجاد سبل العيش للاجئين والمجتمعات المضيفة المعرضة للخطر التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

ومع أن السوريون يشكلون الجزء الرئيسي من اللاجئين في الأردن ولبنان، على الدعم أن يأخذ بعين الاعتبار حاجات اللاجئين غير السوريين الذين يواجهون تحديات مشابهة، مع العلم بأن أكثر من 308,000 لاجئ مسجل من جنسيات مختلفة موجود في الأردن ولبنان[107]. نهج "لاجئ واحد" يجب أن يتبع بناءً على الحاجة لا على الجنسية. دعم الذين يعيشون في حالة نزوح حتى يتمكنوا من العيش بكرامة وتطور حتى يزداد اعتمادهم على أنفسهم سيمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر حرية واستدامة بشأن مستقبلهم.

الأزمة الاقتصادية في كلا البلدين أدت إلى تركيز على التعافي الاقتصادي الذي تعطى فيه الأولوية للمواطنين على حساب المهاجرين واللاجئين. كما يركز الدعم العالمي للأردن ولبنان بشكل متزايد على النمو الاقتصادي بينما يضعف من اهتمامه بخصوصيات الالتزامات تجاه اللاجئين. لكن تجربة ميثاق الأردن أظهرت أنه وإن كان التقدم بطيئاً، فإن تركيبة الدعم المالي والإصلاح السياسي حاسمة لإحداث التغيير. لكن في لبنان، لم تتمكن الاستراتيجية الرئيسية للميثاق المتمثلة بزيادة عدد فرص العمل بشكل عام من الوصول إلى النتائج المرجوة.

لذلك فإن اللجنة الدولية للإغاثة تدعم تجديد المواثيق لكل من الأردن ولبنان، التي يجب أن تضم التزامات مالية جديدة وقروض ميسرة تمنح بالتوازي مع إصلاحات في السياسات تحسن من القدرة على الوصول إلى سوق العمل وفرص الريادة وبدئ المشاريع لكل من اللاجئين (من جميع الجنسيات) والمجتمعات المضيفة المعرضة للخطر. ويجب الزيادة من الربط بين التمويل بنتائج إصلاح السياسات، بما في ذلك آليات متابعة فعالة وتقييمات جدية.

برنامج البنك الدولي للاستجابة الصحية لأزمة كوفيد 19 في الأردن ولبنان يقدم مثالاً جيداً من خلال ضم السكان من اللاجئين في اعتباراته، هذا يدل على أن الحكومات الأردنية واللبنانية، وليس البنك الدولي وحسب، يدركون أهمية وفوائد الأخذ باعتبار اللاجئين في الخطط الوطنية والنشاطات. من الواجب اتباع هذا المثال و إشراك اللاجئين في برامج الاستجابة الاقتصادية لأزمة الكوفيد 19 مدعومة بسياسات تضمن إشراكهم بالخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية.

إلى الأعلى: رياديون من قطاعات الغذاء، البيع بالتجزئة، وتصفيف الشعر، الذين حصلوا على الدعم المادي من IRC في عكار، لبنان، يتلقون تدريبات في إدارة الأعمال، التمويل، والتسويق.

الحكومة الأردنية

- تعزيز القدرة على الوصول إلى العمل اللائق للاجئين بغض النظر عن جنسياتهم من خلال:

▪ إلغاء رسوم تصاريح العمل لكل اللاجئين بشكل دائم.
▪ إعادة النظر بالأعمال الممنوعة على اللاجئين والتوسع بالنسب المسموح بها بناءً على المهارات المتوفرة ورغبات كل من قوى العمل من الأردنيين واللاجئين، وبناءً على متطلبات السوق، مع التركيز على القطاعات التي من شأنها دفع التنمية الاقتصادية (مثل قطاع الخدمات).
▪ تحسين حماية الضمان الاجتماعي ومنع المضايقات في مكان العمل.

- توسيع فرص الريادة وإنشاء المشاريع للأردنيين واللاجئين من كافة الجنسيات من خلال:

▪ تبسيط إجراءات التسجيل والتفتيش والضرائب.
▪ تحسين الإطار القانوني للمشاريع المشتركة من خلال تحسين الحماية للاجئين السوريين.
▪ تقليص متطلبات رأس المال وتبسيط متطلبات التوثيق للاجئين في عملية تسجيل الأعمال والمشاريع المنزلية، من خلال قبول وثائق تعريفية بديلة وبناء القدرات لدى السلطات المحلية.

- تحسين قدرة اللاجئين على الوصول إلى التمويل من خلال:

▪ إعادة النظر في متطلبات الائتمان والأصول التنظيمية والمتعلقة بالتعريف عن الأشخاص من أجل القدرة على فتح حسابات البنوك.
▪ تطبيق متطلبات مبسطة للعناية الواجبة للعملاء أو مستندة إلى المخاطر القياسية مع توفير التوجيه للقطاع الخاص بشأن التنفيذ.

- تحسين مشاركة النساء في الاقتصاد المصرح به من خلال:

▪ ضمان أن تتعامل الوظائف بشكل مباشر مع عوائق النوع الاجتماعي للتوظيف والعمل المستقل (مثل التنقل، والهياكل الإدارية النسائية وخيارات رعاية الأطفال بأسعار معقولة)
▪ فتح المزيد من القطاعات للاجئات من النساء بناءً على مهاراتهن ورغباتهن.

- إزالة القيود التي تحد من حرية الحركة للاجئين في المناطق المدنية بما فيها مناطق التسجيل MoI، وإيصال فرص كسب العيش والحركة للاجئين في مخيم الأزرق، القرية 5.

الحكومة اللبنانية

- توسيع قدرة اللاجئين على الوصول إلى سوق العمل:
▪ تبني منح تصاريح العمل المرنة المعتمدة على القطاعات.
▪ قبول شهاد أو تسجيل الـ UNHCR من أجل منح تصاريح العمل.
▪ إلغاء الرسوم والحاجة للإقامة القانونية من أجل الحصول على تصاريح العمل.

- توسيع فرص العمل المستقل وإنشاء المشاريع، بما فيها للنساء، من خلال:
▪ تحسين القدرة على الوصول إلى تطوير الأعمال والمعرفة والمهارات.
▪ التراخي في لوائح تنظيم إنشاء وتوسيع الأعمال، بما في ذلك السماح للاجئين، وخاصة النساء، بإقامة الأعمال المنزلية.

- تقديم معلومات موثوقة عن سوق العمل تمكن الأعمال والمؤسسات غير الحكومية من تقديم الفرص المناسبة لسوق العمل من خلال:
▪ إجراء ونشر البحوث على المستوى الوطني
▪ تحسين التعاون بين منظمة التشغيل الوطنية ووكالات التوظيف الخاصة والمؤسسات غير الحكومية.

- ضمان التعاون والمشاركة بين أصحاب المصلحة، بما فيهم مؤسسات المجتمع المدني في تنمية الاستراتيجيات الوطنية والسياسات لضمان الرغبة بالعمل وتناغم الجهود.

الأردن ولبنان في التعامل مع العوائق التنظيمية للعمل وإنشاء المشاريع للاجئين والمواطنين على حد سواء.

إلى اليمين : ميادة (إلى اليسار) مدربة لدى مركز IRC للنساء في الأردن، تقوم بإعطاء دروس في كيفية صنع الشوكولاته والحلويات. تصوير أحمد الجريري / IRC

الجهات المانحة

- **تقديم تمويل إضافي مرن ومستعجل للمؤسسات غير الحكومية للتعامل مع الحاجات الأساسية الملحة التي جدت مع أزمة الكوفيد 19 من أجل حماية الاستثمارات الدولية التي بذلت من أجل سبل عيش اللاجئين منذ توقيع المواثيق، بما فيها:**
  - دعم نقدي فوري للاجئين والمجتمعات المضيفة المعرضين للخطر بناءً على الحاجات التي تتماشى مع الحماية الاجتماعية الوطنية.
  - منح نقدية لأصحاب الأعمال الذين يحتاجون إلى تغطية التكاليف الثابتة لأعمالهم خلال توقف أعمالهم بسبب جائحة كوفيد 19.

- **تقديم تمويل لسبل العيش طويل الأمد، متعدد السنوات للمؤسسات غير الحكومية لتعزيز التعافي الاقتصادي ودعم اللاجئين حتى يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم. يجب أن يضم هذا دعماً للأعمال والمشاريع الصغيرة** والمتوسطة وأصحاب المشاريع (لكلا اللاجئين والمواطنين، بما فيهم النساء)، من خلال منح بدئ المشاريع، الدعم لتسجيل الأعمال، دعم التشغيل (مطابقة الوظائف والإرشاد)، بناء المهارات المتصلة بالتوظيف وبرامج التمكين الاقتصادي للنساء التي تتعامل مع العادات الاجتماعية التمييزية.
- **تقديم المساعدة التقنية** لكل من الأردن ولبنان في التعامل مع العوائق التنظيمية للعمل وإنشاء المشاريع للاجئين والمواطنين على حد سواء.

الاتحاد الأوروبي:

- العمل من أجل تبني الأولويات المجددة للشراكات الأوروبية مع كل من الأردن ولبنان حتى تتماشى مع فكرة الالتزام المشترك بإصلاحات السياسات التي تضمن وصول اللاجئين إلى سبل العيش من خلال تجديد المواثيق مع البلدين.
- ضمان أن تتضمن عمليات المراجعة والجرد كجزء من متابعة مؤتمر بروكسل نظام رقابة فعال ومستقل مبني على مؤشرات كمية ونوعية لا تقوم بالتصنيف على أساس النوع الاجتماعي. يجب قياس التطور بناءً على التحسن الطارئ على سبل العيش بالنسبة للاجئين والمجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى عدد الأشخاص القادرين على الحصول على أعمال لائقة، بتغطية من الضمان الاجتماعي، وتطور وضع العائلات الاجتماعي الاقتصادي.

البنك الدولي:

- إجراء مراجعات دورية لسياسات التعامل مع اللاجئين لتكون جزءً من البرامج السياسات البنكية، مثل إدراج الدول المؤهلة لقروض الـ GCFF في إطار عمل مراجعة سياسة البنك الدولي بخصوص اللاجئين.
- تخصيص جزء معتبر من تمويل الكوفيد 19 الجديد من البنك الدولي حتى يأتي من خلال الـ GCFF للتأكد من أن اللاجئين يستفيدون من التمويل بالتناسب.

ناديا 43 عامًا، لجئت من سوريا إلى الأردن عام 2013 مع أطفالها الأربعة، حصلت على منحة لمشروعها في الخياطة بعد تلقيها التدريب على الأعمال في البرنامج المقدم من IRC تمكنت ناديا من توسيع عملها وتحسين الربح بالإضافة إلى توظيفها عدد من السوريين والأردنيين.

تصوير أحمد الجريري / IRC

المصادر

1. اللجنة الدولية للإغاثة (البحث عن العمل) https://www.rescue.org/insearchofworkweb./1343/sites/default/files/document pdf
2. و(استمرار البحث عن عمل) https://www.rescue.org/report/still-search-work-creating-jobs-syrian-refugees-update-jordan-compact
3. 3RP (2020) التصور الاستراتيجي الإقليمي http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2020/04/3rp_rso_150dpi.pdf
UNHCR (2019) unhcr.org/en/situations/syria.https://data2
4. UNHCR (2020) المسح الإقليمي الخامس حول تصورات ونوايا اللاجئين السوريين بشأن العودة إلى سوريا unhcr..https://data2 68443/org/en/documents/download
UNHCR (2020) unhcr.org/en/situations/syria_.https://data2 durable_solutions
5. أنشأها البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية في 2016، تهدف إلى دعم الدول من خلال التمويل الميسر والتعاون من أجل مشاريع التنمية، ومواجهة آثار الأعداد المتزايدة من اللاجئين https://globalcff.org/
6. بما معناه "سلة الإنفاق الدنيا"، من إطار التقييم للجهات الأكثر تعرضاً للخطر في الأردن الصادر عن الـ UNHCR عن عام (2019) https://data2.unhcr.org/en/documents/details/68856
7. "سلة الإنفاق الدنيا للعيش" عند 2,90 دولار وخط الفقر عند 3,80 دولار يومياً بحسب تقدير نسبة تعرض اللاجئين السوريين للخطر في لبنان الصادر عن الـ UNHCR لعام (2019) http://ialebanon.org/vasyr/#/unhcr
8. من حوالي 12,000 لاجئ عاد من الخارج، غالبيتهم (51%) عادوا من لبنان، وصرح 82% من هؤلاء أن السبب الرئيسي الأول والثاني الذي دفعهم إلى العودة إلى سوريا هو "تفاقم الوضع الاقتصادي في مكان النزوح" – وهي نسبة أعلى بكثير من المعدل لعام 2019. عن برنامج تقدير الحاجات الإنسانية (2020) – نظرة عامة إلى العائدين إلى الجمهورية العربية السورية، الربع الأول، كانون ثاني – آذار 2020.
9. من خلال "برنامج نتائج الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين" (300 مليون دولار)؛ قرض سياسة التنمية "النمو العادل وخلق فرص العمل" (500 مليون دولار) وقرض سياسة تنمية لاحق بقيمة 1,45 بليون دولار، والذي استفاد من ضمانات المانحين. https://globalcff.org/supported-projects/ و http://documents.worldbank.org/curated/pdf/Official-Documents-/485591559737171039/enJO.pdf-8982-Loan-Agreement-for-Loan
10. DFID الأردن (2019) https://www.gov.uk/government/news/new-jordan-taskforce-launched-to-ensure-london-conference-commitments
11. خطة استجابة الحكومة الأردنية لأعوام 2018 - 2020 الصادرة عام 2018. http://www.jrp.gov.jo/
12. UNHCR (2020) unhcr.org/en/situations/syria/location.https://data2 36
13. من إطار التقييم للجهات الأكثر تعرضاً للخطر في الأردن الصادر عن الـ UNHCR عن عام (2019) unhcr.org/en/.https://data2 68856/documents/details
14. اقتصاديات التجارة (2020) https://tradingeconomics.com/jordan/unemployment-rate
15. معهد WANA (2019) أزمة اللاجئين السوريين في الأردن وأثرها على الاقتصاد الأردني http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/Publication_Executive%20Summary_English.pdf
16. من إطار التقييم للجهات الأكثر تعرضاً للخطر في الأردن الصادر عن الـ UNHCR عن عام (2019) unhcr.org/en/.https://data2 68856/documents/details
17. DRC، IRC، NRC (2020) الأثر الاقتصادي لكوفيد 19 على الشرق الأوسط.
18. ILO (2020) مواجهة أزمة مزدوجة. تقييم سريع لأثر كوفيد 19 على العمال المعرضين للخطر في الأردن.
19. من النقاط البارزة في تقرير اللجنة الدولية للإنقاذ (FARM) رقم 7 أثناء جائحة كوفيد 19. من 10 – 14 أيار 2020.
20. الإنساني الجديد (2020) "كسفينة على وشك الغرق": لاجئين في الأردن يعبرون عن الأسى في الجائحة https://www.thenewhumanitarian.org/feature/14/05/2020/coronavirus-refugees-Jordan-?utm_source=facebook&utm_medium=social&utm_campaign=socialFutm_source=facebook&utm_medium=social&utm_campaign=social
21. Agulhas (2020) التقرير التقييمي للراصد المستقل. ميثاق الأردن واجتماعات بروكسل.
22. تم الإعلان عن تمويل جديد من المانحين للاجئين في الأردن من قبل الـ UNHCR، البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وآخرين.
23. التمويل في حالات النزوح، مشروع لاستكشاف وتقوية الحياة المالية للاجئين. الجامعة الكاثوليكية (بريطانيا)، Eichstätt-Ingolstadt، كلية فلتشر في جمعة تافت، اللجنة الدولية للإغاثة (قادم قريباً)
24. التقرير السنوي للمرفق العالمي للتمويل الميسر للأعوام 2018 – 2019 الصادر عام (2019) https://globalcff.org/wp-content/uploads/2019/11/GCFF_Annual-Report_2019_191125_FINAL_DIGITAL.pdf
25. تقرير الرقابة الحادي عشر، كانون ثاني – آذار 2020، اللجنة الدولية للإغاثة (2020)، سلوكيات اللاجئين السوريين في الأردن في السعي للحصول على الرعاية في المرافق الصحية العامة.
26. للحصول على مراجعة للالتزامات بالسياسات قبل 2018 نرجو العودة إلى تقرير اللجنة لعام 2017 بعنوان "بحث عن العمل" ولعام 2018 بعنوان "ما زلنا نبحث عن العمل".
27. وزارة العمل الأردنية (2020)، تقرير وحدة تصاريح عمل اللاجئين السوريين لكانون الثاني 2020 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/73881.pdf
28. لجنة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن (2018) https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2018/december/pdf/157588_tradoc.pdf
29. وزارة العمل الأردنية (2020)، تقرير وحدة تصاريح عمل اللاجئين السوريين لكانون أول 2019 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/73629.pdf

30. ILO (2019) اللاجئون والعمل اللائق: دروس لقنت من مواثيق أعمال أخيرة للاجئين https://www.ilo.org/employment/Whatwedo/lang--en//732602_Publications/working-papers/WCMS index.htm

31. ILO (2019) اللاجئون والعمل اللائق: دروس لقنت من مواثيق أعمال أخيرة للاجئين https://www.ilo.org/employment/Whatwedo/lang--en//732602_Publications/working-papers/WCMS index.htm

32. ILO (2019) اللاجئون والعمل اللائق: دروس لقنت من مواثيق أعمال أخيرة للاجئين https://www.ilo.org/employment/Whatwedo/lang--en//732602_Publications/working-papers/WCMS index.htm

33. Agulhas (2020) التقرير التقييمي للراصد المستقل. ميثاق الأردن واجتماعات بروكسل.

34. Agulhas (2020) التقرير التقييمي للراصد المستقل. ميثاق الأردن واجتماعات بروكسل.

35. Agulhas (2020) التقرير التقييمي للراصد المستقل. ميثاق الأردن واجتماعات بروكسل.

36. Agulhas (2020) التقرير التقييمي للراصد المستقل. ميثاق الأردن واجتماعات بروكسل.

37. Agulhas (2020) التقرير التقييمي للراصد المستقل. ميثاق الأردن واجتماعات بروكسل.

38. JIF(2019) تنفيذ الوعود في ميثاق الأردن https:// /2019-walk-the-talk-oct/10/10/2019/jordaningoforum.org

39. JIF(2019) تنفيذ الوعود في ميثاق الأردن https:// /2019-walk-the-talk-oct/10/10/2019/jordaningoforum.org

40. JIF(2019) تنفيذ الوعود في ميثاق الأردن https:// /2019-walk-the-talk-oct/10/10/2019/jordaningoforum.org

41. منصة الحلول المستدامة، NRC، IRC، DRC (2020) تحسين الاعتماد على النفس والقدرة على الاحتمال في الأردن https://www. dsp-syria.org/improving-self-reliance-and-resilience-jordan

42. JIF (2019) تنفيذ الوعود في ميثاق الأردن

43. JIF (2019) تنفيذ الوعود في ميثاق الأردن

44. JIF (2019) تنفيذ الوعود في ميثاق الأردن

45. UNHCR (2019) ورقة حقائق الأردن – آذار 2019 https:// pdf.68925/reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources

46. UNHCR (2019) ورقة حقائق الأردن – آذار 2019 https:// pdf.68925/reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources

47. UNHCR (2019) ورقة حقائق الأردن – آذار 2019 https:// pdf.68925/reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources

48. IRC ، CGD (2018) معالجة حقائق النزوح المطول. https://www.rescue.org/sites/default/files/tackling-realities-protracted-/2652/document displacement-case-studies-whats-working.pdf

49. JIF (2019) تنفيذ الحديث في ميثاق الأردن.

50. Agulhas (2020) التقرير التقييمي للراصد المستقل. ميثاق الأردن واجتماعات بروكسل.

51. لا يوجد في الأردن اتجاه واضح لمكافحة التمييز على أساس الجنس في العمل، كما لا يوجد تشريع محدد بشأن التحرش الجنسي في العمل، كما يوجد عدم مساواة في حقوق الميراث. البنك الدولي (2020) النساء والعمل والقانون. https://wbl.worldbank.org/en/wbl-data

52. وزارة العمل الأردنية (2020) تقرير مرحلي عن عمل وحدة اللاجئين السوريين – كانون ثاني (2020)

53. وزارة العمل الأردنية (2020) تقرير مرحلي عن عمل وحدة اللاجئين السوريين – كانون أول (2019)

54. اللجنة الدولية للإنقاذ (2019) مستبعدة من العمل: حق اللاجئات القانوني في العمل

55. JIF (2019) تنفيذ الوعود في ميثاق الأردن

56. Agulhas (2020) التقرير التقييمي للراصد المستقل. ميثاق الأردن واجتماعات بروكسل.

57. تحليل للسوق في آذار 2020، التعافي الاقتصادي والتنمية – اللجنة الدولية للإغاثة (2020)

58. تحليل للسوق في آذار 2020، التعافي الاقتصادي والتنمية – اللجنة الدولية للإغاثة (2020)

59. منصة الحلول المستدامة، NRC، IRC، DRC (2020) تحسين الاعتماد على النفس والقدرة على التحمل في الأردن.

60. منصة الحلول المستدامة، NRC، IRC، DRC (2020) تحسين الاعتماد على النفس والقدرة على التحمل في الأردن.

61. تحليل للسوق في آذار 2020، التعافي الاقتصادي والتنمية – اللجنة الدولية للإغاثة (2020)

62. البنك المركزي الأردني (2018) الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018 – 2020 /http://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0 20%20National%The/2018/SystemAssets/PDFs pdf.20A9%20Strategy%20Inclusion%Financial

63. البنك المركزي الأردني (2018) الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018 – 2020 /http://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0 20%20National%The/2018/SystemAssets/PDFs pdf.20A9%20Strategy%20Inclusion%Financial

64. تحليل للسوق في آذار 2020، التعافي الاقتصادي والتنمية – اللجنة الدولية للإغاثة (2020)

65. الجدول مستنبط من Agulhas (2020)، التقرير التقييمي للراصد المستقل. ميثاق الأردن واجتماعات بروكسل.

66. "على وجه الخصوص، بما يتعلق بتصاريح العمل سارية المفعول أو أي طرق أخرى يمكن قياسها لحجم التوظيف القانوني الواقع". الأردن بحاجة أن يقدم تقارير ربع سنوية عن هذا للاتحاد الأوروبي. لجنة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن. https://trade.ec.europa. pdf.157588_december/tradoc/2018/eu/doclib/docs

67. "على وجه الخصوص، بما يتعلق بتصاريح العمل سارية المفعول أو أي طرق أخرى يمكن قياسها لحجم التوظيف القانوني الواقع". الأردن بحاجة أن يقدم تقارير ربع سنوية عن هذا للاتحاد الأوروبي. لجنة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن. https://trade.ec.europa. pdf.157588_december/tradoc/2018/eu/doclib/docs

68. "على وجه الخصوص، بما يتعلق بتصاريح العمل سارية المفعول أو أي طرق أخرى يمكن قياسها لحجم التوظيف القانوني الواقع". الأردن بحاجة أن يقدم تقارير ربع سنوية عن هذا للاتحاد الأوروبي. لجنة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن. https://trade.ec.europa.pdf.157588_december/tradoc/2018/eu/doclib/docs

69. "على وجه الخصوص، بما يتعلق بتصاريح العمل سارية المفعول أو أي طرق أخرى يمكن قياسها لحجم التوظيف القانوني الواقع". الأردن بحاجة أن يقدم تقارير ربع سنوية عن هذا للاتحاد الأوروبي. لجنة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن. https://trade.ec.europa.pdf.157588_december/tradoc/2018/eu/doclib/docs

70. UNHCR (2020) 2520/http://reporting.unhcr.org/node

71. UNHCR (2020) 2520/http://reporting.unhcr.org/node

72. UNHCR (2020) 2520/http://reporting.unhcr.org/node

73. UNHCR (2020) 2520/http://reporting.unhcr.org/node

74. UNHCR (2020) 2520/http://reporting.unhcr.org/node

75. UNHCR (2020) 2520/http://reporting.unhcr.org/node

76. UNHCR (2020) 2520/http://reporting.unhcr.org/node

77. WFP (2020) تحديث VAM للبنان عن اتجاهات أسعار المواد الغذائية – نيسان 2020 https://docs.wfp.org/api/documents/download/?iframe/0000115350-WFP

78. WFP(2020) تحديث VAM للبنان عن اتجاهات أسعار المواد الغذائية – نيسان 2020 https://docs.wfp.org/api/documents/download/?iframe/0000115350-WFP

79. WFP(2020) تحديث VAM للبنان عن اتجاهات أسعار المواد الغذائية – نيسان 2020 https://docs.wfp.org/api/documents/download/?iframe/0000115350-WFP

80. WFP(2020) تحديث VAM للبنان عن اتجاهات أسعار المواد الغذائية – نيسان 2020 https://docs.wfp.org/api/documents/download/?iframe/0000115350-WFP

81. WFP(2020) تحديث VAM للبنان عن اتجاهات أسعار المواد الغذائية – نيسان 2020 https://docs.wfp.org/api/documents/download/?iframe/0000115350-WFP

82. WFP(2020) تحديث VAM للبنان عن اتجاهات أسعار المواد الغذائية – نيسان 2020 https://docs.wfp.org/api/documents/download/?iframe/0000115350-WFP

83. ILO – FAFO في مواجهة أزمات متعددة. تقييم سريع لأثر كوفيد 19 على المال المعرضين للخطر والمشاريع الصغيرة في لبنان. أيار 2020.

84. ILO – FAFO في مواجهة أزمات متعددة. تقييم سريع لأثر كوفيد 19 على المال المعرضين للخطر والمشاريع الصغيرة في لبنان. أيار 2020.

85. ILO – FAFO في مواجهة أزمات متعددة. تقييم سريع لأثر كوفيد 19 على المال المعرضين للخطر والمشاريع الصغيرة في لبنان. أيار 2020.

86. ILO – FAFO في مواجهة أزمات متعددة. تقييم سريع لأثر كوفيد 19 على المال المعرضين للخطر والمشاريع الصغيرة في لبنان. أيار 2020.

87. ILO – FAFO في مواجهة أزمات متعددة. تقييم سريع لأثر كوفيد 19 على المال المعرضين للخطر والمشاريع الصغيرة في لبنان. أيار 2020.

88. ILO – FAFO في مواجهة أزمات متعددة. تقييم سريع لأثر كوفيد 19 على المال المعرضين للخطر والمشاريع الصغيرة في لبنان. أيار 2020.

89. ILO – FAFO في مواجهة أزمات متعددة. تقييم سريع لأثر كوفيد 19 على المال المعرضين للخطر والمشاريع الصغيرة في لبنان. أيار 2020.

90. UNHCR (2019) تقييم العرضة إلى الخطر للاجئين السوريين في لبنان /#/http://ialebanon.unhcr.org/vasyr

91. DSP وLCPS (2019) معالجة النزوح المطول في لبنان

92. DSP وLCPS (2019) معالجة النزوح المطول في لبنان

93. صحيفة الدايلي ستار (2019) https://www.dailystar.com.lb/labor--484565/03-Jun/2019/News/Lebanon-News minister-proposes-plan-to-crack-down-on-undocumented-labor.ashx

94. صحيفة الدايلي ستار (2019) https://www.dailystar.com.lb/labor--484565/03-Jun/2019/News/Lebanon-News minister-proposes-plan-to-crack-down-on-undocumented-labor.ashx

95. صحيفة الدايلي ستار (2019) https://www.dailystar.com.lb/labor--484565/03-Jun/2019/News/Lebanon-News minister-proposes-plan-to-crack-down-on-undocumented-labor.ashx

96. صحيفة الدايلي ستار (2019) https://www.dailystar.com.lb/labor--484565/03-Jun/2019/News/Lebanon-News minister-proposes-plan-to-crack-down-on-undocumented-labor.ashx

97. صحيفة الدايلي ستار (2019) https://www.dailystar.com.lb/labor--484565/03-Jun/2019/News/Lebanon-News minister-proposes-plan-to-crack-down-on-undocumented-labor.ashx

98. https://www.rescue.org/report/rescueworks-unlocking-refugee-womens-potential

99. https://www.rescue.org/report/rescueworks-unlocking-refugee-womens-potential

100. وزارة الاقتصاد والتجارة (2014) استراتيجية لبنان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة http://economy.gov.lb/public/uploads/pdf.4642_5879_6833/files

101. وزارة الاقتصاد والتجارة (2014) استراتيجية لبنان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة http://economy.gov.lb/public/uploads/pdf.4642_5879_6833/files

102. الشفافية الدولية (2019) https://www.transparency.org/en/results/table/2019/cpi

103. الشفافية الدولية (2019) https://www.transparency.org/en/results/table/2019/cpi

104. جمعية البنوك في لبنان (2020) مشاركة في خطة الاستجابة المالية

للحكومة اللبنانية https://www.almodon.com/file/627360fceb22-869f-4fc5-649d-6a2ea28e/Get

105. جمعية البنوك في لبنان (2020) مشاركة في خطة الاستجابة المالية للحكومة اللبنانية https://www.almodon.com/file/627360fceb22-869f-4fc5-649d-6a2ea28e/Get

106. موقع The National (2020) https://www.thenational.ae/world/mena/not-enough-lebanese-mps-to-vote-on-1.1010206-urgent-aid-for-country-s-poorest

107. https://data2.unhcr.org/en/documents/download/75578 و http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20-%20Lebanon%20Fact%20Sheet%20-%20January%202020.pdf

Ahmad Al-Jarery/IRC

INTERNATIONAL RESCUE COMMITTEE

شارك
انشر الخبر
تطوع
ادعم

RESCUE.ORG
RESCUE-EU.ORG
RESCUE-UK.ORG
44 (0)20 7692 2764

لندن
Bloomsbury Place 3
London WC1A 2QL
المملكة المتحدة

نيروبي
Galana Plaza, 4th Floor
Galana Road, Kilimani
نيروبي، كينيا

واشنطن
M Street, NW 1730
Suite 505
Washington, DC 20036
الولايات المتحدة الأمريكية

برلين
Wallstraße 15A
Berlin 10179
ألمانيا

بروكسل
Square de Meeûs 5-6
Brussels 1000
بلجيكا

جنيف
rue J.-A Gautier ,7
CH-1201
جنيف، سويسرا

نيويورك
East 42nd Street 122
New York, NY 10168-1289
الولايات المتحدة الأمريكية

عمان
Khalil Dabbas Street 6
Al-Rabieh
PO Box 850689
عمان، الأردن

بانكوك
Mahatun 212–888/210
Plaza Bldg., 2nd Floor
Ploenchit Road
Lumpini, Pathumwan
Bangkok 10330
تايلاند

عقد من البحث عن العمل